قسم السياسات العامة والنُظُم المُقارِنة

سياسة التنويع الإقتصادي كبديل للخروج من الإقتصاد الريعي:

دراسة دور المؤسسات الناشئة (2010-2022)

مذكرة مُقدَّمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة والنُظُم المُقارِنة

إعداد الطالب:
زحاف ياسين

إشراف الأستاذة:
برحو سُهيلة

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

« قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ»

سورة آل عِمران: الآية 26

شكر وتقدير

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد والشكر لرب السماء والأرض على كل ما احاطني به من علم وصبر ورغبة وإرادة وبلوغ.
- اشكر استاذتي المشرفة الفاضلة "برحو سهيلة" حيث كان لها الفضل الكبير في المتابعة والاشراف على هذا العمل، وعلى تفهمها وصبرها ومساعدتها لي طيلة هذه الفترة.
- واشكر جميع اساتذتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وجميع موظفيها وعمالها على كل جهودهم وسعيهم الدائم لتوفير أفضل جو ملائم للدراسة.

إهداء

➢ ***أمي وأبي:***

إلى من ذكرهما الله تعالى في سورة الإسراء بالآية 23: « **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** » أغلى الناس..والديَّ الكريميْن حفظهما الله وأطال في عمرهما ورزقني رضاهُما في الدُنيا والآخرة..لا شُكر ولا هدية ولا إهداء يوفي حقهما وعطائهما..وإن كنتُ اليوم هنا فهذا بسبب تشجيعهما لي...برٌ وسندًا ودعمًا وحُبًا ودعاءًا لا ينتهي...وإلى أخوتي وأخواتي جيمعًا.

➢ ***أصدقائي وأحبائي:***

رفقاء دربي وشركاء مسيرتي شكرًا على الخمس سنين التي ستظل أبد الدهر في قلبي وعقلي، وعسى الله يلقينا في مشاوير وأعمال جدد وعسى طرقنا تلتقي في مسارات عدة.

➢ إلى كل من ساندني وخطى معي هذه الخطوات ويسَّر لي الصعاب، إلى كل من ساعدني في الضيق وكان معي في المحن..

قائمة الجداول والأشكال:

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	التخصيصات المالية	21
02	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010 – 2014	23
03	مراحل برنامج انتاج الطاقة المتجددة في الجزائر 2030_2013	45

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	رصيد ميزان المدفوعات (2009 – 2017)	27
02	تطور بنود الميزان التجاري من اجمال الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2009 – 2017)	28
03	تطور أسعار صرف الدينار مقابل الأورو والدولار (2009-2017)	29
04	انتاج الطاقة المتجددة حسب المصدر في الجزائر خلال سنة 2030	44
05	نفقات البحث والتطوير في الجزائر	63

مُـقــدّمِـــــــــة

مُقدمة:

تُعتبر الجزائر من الدول الريعية حيث تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار النفط، فعندما ترتفع أسعاره تزداد الايرادات الحكومية والمشاريع الاستثمارية حيث ان الصادرات النفطية تفوق 96% من اجمالي الصادرات بالإضافة الى ان أكثر من 50% من الإيرادات العامة في الجزائر تأتي من الجباية البترولية. وعوض ان يكون هذا المورد الطبيعي نعمة لها أصبح نقمة عليها اذ ادى في العديد من الأحيان الى تجاهل ترقية وتطوير باقي القطاعات.

وتسعى الجزائر للخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات وذلك بالاعتماد على العديد من المقاربات والنماذج والمشاريع الاقتصادية، بهدف تنويع اقتصادها خاصة بعد ما مر العالم بأزمتين عالميتين (انخفاض أسعار النفط عام 2014 وجائحة كورونا 2019).

واتبعت الجزائر العديد من الإجراءات للسير نحو التنويع الاقتصادي من اجل تحقيق نمو وتنمية اقتصادية شاملة، وذلك بالاهتمام الكبير بالمؤسسات الناشئة Start up كنموذج يعول عليه لتحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

إشكالية الدراسة:

اِنطلاقًا ممَّا سبق نحاول دراسة الأهمية البالغة للتنويع الاقتصادي في المساهمة في زيادة مصادر دخل جديدة من خلال قياس درجة التنويع وتقييم أثرها، وكذلك دراسة الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة والناشئة في ذلك. وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي والخروج من تبعية قطاع المحروقات خلال الفترة (2010 – 2021)؟

للإجابة على هذا التساؤل يتم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي مصادر الثروة للإقتصاد الجزائري؟
- ماهي الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية من اجل التنويع الاقتصادي؟
- ما هو واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

الفرضيات:

وانطلاقًا من الإشكالية الرَّئيسية والأسئلة الفرعية، قمنا باختبار مجموعة من الفرضيات حسب المنهجية العلمية على التالية:

- يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات(الغاز) كمصدر أساسي ورئيسي للدخل الوطني.
- اتخذت الجزائر عدة إجراءات من اجل التنويع الاقتصادي كتفعيل دور المؤسسات الناشئة وإطلاق عدة مشاريع في قطاعات متعددة
- يواجه قطاع المؤسسات الناشئة عدة تحديات منها التنظيمية والاجتماعية والثقافية لكسر حاجز النموذج الريعي.

مجال الدراسة:

من حيث الإطار الزمني تمت الدراسة في الفترة الزمنية مابين 2011 و غاية 2021 ، اما الإطار المكاني تمت الدراسة من خلال البحث واستغلال الوثائق المتاحة من الوزارات والادرات المعنية للدراسة، اما الاطار الموضوعي من خلال توسيع دائرة الاهتمام بهذا الموضوع واثراءه من خلال طرح بدائل اقتصادية جديدة تهدف الى تحسين الاقتصاد الوطني والانفتاح على الأسواق العالمية

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى قياس جهود الجزائر في مجال التنوع الاقتصادي والطرق المتبعة من اجل الخروج من التبعية للمحروقات وذلك بغية تحقيق اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير. ومرورا بأزمتي 2014 (الازمة المالية) _2019 (جائحة كورونا)، ومحاولة اظهار تأثيرهما على الاقتصاد الوطني. وإبراز دور قطاع المؤسسات المصغرة والناشئة في دعم النمو الاقتصادي.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاحصائي، وذلك نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، لكونه ملائما لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، واستخدام الأساليب القياسية لفهم الواقع الاقتصادي، وربطه بمساعي الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2021).

الإطار المفاهيمي:

- ✓ **علم الاقتصاد:** علم اجتماعي ويقصد به دراسة أساليب وطرق اتخاذ القرارات والخيارات المتعلقة بتوزيع واستهلاك وإنتاج السلع والخدمات.
- ✓ **النمو الاقتصادي:** هو الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي في فترة زمنية محددة، وتكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان.
- ✓ **مفهوم التنمية الاقتصادية:** مفهوم التنمية أوسع من مفهوم النمو، والتنمية عبارة عن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والاجتماعية من طرف الدولة بهدف تحقيق أكبر
- ✓ مستوى من الدخل الوطني وتوفير مستوى معيشي ملائم.
- ✓ **الأزمة المالية:** تذبذب او خلل يطرا على مختلف النشاطات الاقتصادية والمالية ويؤثر على توازنها.
- ✓ **المؤسسات الناشئة :** مشروع جديد يهدف للنمو والنجاح القوي باستخدام طرق ووسائل حديثة ومبتكرة.

الدراسات السابقة:

1. البحري ملاحي، تأثير الازمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري، رسالة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد سياسي، (جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، (2016 –2017) حيث قامت هذه الدراسة القياسية على معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت الى حدوث الازمات، والاستفادة من الأخطاء السابقة كمحاولة لتفادي أزمات

مستقبلية، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان المؤثر الوحيد الذي يؤثر على الناتج الداخلي الخام هو البترول وان الازمات الدولية تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، لكن كالعادة هذه الدراسة لم تقم بإنشاء بديل استراتيجي يمكننا من تفادي الازمات او بالأحرى التعامل معها.

2. فريال قابوش، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2015)، رسالة شهادة ماستر غير منشورة (جامعة ام البواقي: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2018/2017) حيث ارادت من هذه الدراسة قياس درجة التنويع الاقتصادي خارج القطاع النفطي واثره على النمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة الى انه هناك ضعف في التنويع الاقتصادي ورغم ما قدمته من إيضاح للعلاقة الطردية للتنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الا انها لم تقم بإعطائنا البديل الذي يمكننا من تحقيق ذلك التنويع.
3. جليلة بن عيادة، "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 01، جانفي2022. حيث تناولت هذه الدراسات اليات دعم المؤسسات الناشئة وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني ودورها في إنجاح الحياة الاقتصادية، الا ان هذه الدراسة قد اهملت التحديات التي تواجه هذه المؤسسات على أرض الواقع.

الفصل الأول:

واقع الإقتصاد الجزائري

(2010-2021)

-

تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري سنة 2010 الانطلاق نحو برنامج تنموي هدفه جعل الجزائر على المسار الصحيح، وتدارك التأخر في التنمية، لكن سرعان ما اصطدم الاقتصاد بأزمة مالية جراء انخفاض أسعار البترول، ثم بعد ذلك أزمة جائحة كورونا التي قامت بإشلال الاقتصاد العالمي ككل، حيث ان اقتصادات الدول النفطية كالجزائر تتميز بعدم الاستقرار وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل مع محاولة الالمام بالمفاهيم المتعلقة به.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري (2010 – 2014)

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

أولا: مفهوم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية:

يرى **بول ساموبلسن paul A Samuellson** " في كتابه علم الاقتصاد" ان الاقتصاد يعتبر من أقدم الفنون وأحدث العلوم وهذه العبارة تؤكد ما اتفق عليه الاقتصاديون أن الاهتمام بالاقتصاد بوصفه علما مستقلا بدأ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وفي عام 1776م بالتحديد وهو العام الذي نشر فيه الفيلسوف الإنكليزي ومؤسس علم الاقتصاد **آدم سميث Adam Smith** كتابه الشهير "دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم".

إلا أن الاهتمام بالأمور الاقتصادية كان قبل ذلك التاريخ بقرون طويلة إذ ان هذا الامر منطقي لتسيير شؤون الانسان وما تجدر الإشارة اليه في هذا المجال هو الفرق الواضح بين علم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية ففي حين يهتم علم الاقتصاد بكشف العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الاقتصادية وتفسيرها وتحليلها وبيان مجالات تطورها. تهدف السياسة الاقتصادية إلى تقديم النصح فيما يجب ان يكون عليه الوضع الاقتصادي ولهذا إيضاح وتباين ما هو موجود في أرض الواقع وما يجب أن يكون عليه الأمر وهذ يحتوي على أهمية كبيرة في نطاق الدراسات الاقتصادية.

ولكن التفريق بين علم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية لا ينفي ما بينهما من علاقة وتكامل[1].

[1]- أمير سليمان مصطفى أبو قرون، **مبادئ الاقتصاد** (السودان: د د ن، الطبعة الاولى، 2019)، ص 3.

-

ثانيا: تعريف علم الاقتصاد.

لقد اختلفت التعاريف وتنوعت حول علم الاقتصاد حيث يعتبر من أهم العلوم الاجتماعية الذي تطور مع أول كتاب منظم ل ادم سميث إلى الوقت الحالي.

- الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس الوسائل التّي يمكن بواسطتيها لأمة ما إن تغتني وقد استمد هذا التعريف من أول بحث منظم كتب في علم الاقتصاد ونشره ادم سميث1776 تحت عنوان (بحث في طبيعة ثروة الأمة وأسبابها) .
- الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في القوانين الإنسانية في سبيل إنتاج الثروة وقد جاء بهذا التعريف جون ستيوريت ميل في بحث له بعنوان (تعريف الاقتصاد السياسي وطريقة البحث المستخدمة فيه) 1836.
- الاقتصاد السياسي أو الاقتصاد هو دراسة للإنسان في كيفية تسيير اعماله ونشاطه الاجتماعي من حيث كيفية تحصيله للدخل وطريقة استخدامه له وقد جاء به الفريد مارشال في كتابه (مبادئ الاقتصاد) المنشور 1890 .
- الاقتصاد هو كيفية جعل طرق وأساليب تسمح بإنشاء الفائدة في الإدارة سواء كانت لمفرد أو لرب الأسرة أو للمشروع أو عن طريق اتباع المبادئ العامة للإدارة .
- النشاط الاقتصادي يقصد به كل سلوك يسعى لتحقيق الرغبات المادية أو هو ذلك العلم الذي يبحث في الوسائل لتحقيق أكبر قدر من الفائدة بأقل وسيلة ممكنة.
- أما الاقتصادي سام ويلسون فقد عرفه بأنه البحث في طريقة توظيف الموارد النادرة من أجل انتاج الخدمات والسلع وكيفية توزيعها على الاستهلاك في الحاضر والمستقبل وبين مختلف الفئات
- عرف بيجو الاقتصاد في كتابه (اقتصاد الرفاهية) الذي نشر عام 1920م بأنه ذلك العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية وهي ذلك الجزء من الرفاهية العامة الذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النّقود"[1].

[1]- ***مرجع نفسه***، ص ص 4 .5

-

ثالثا: تعريف النمو الاقتصادي.

يتمثل النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه، ويتحقق من خلالالعديد من الأمور التي نذكر من بينها أو أهمها كالتقدم التقني وزيادة عناصر الإنتاج (خاصة رأس المال) وتحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة.

النمو الاقتصادي هو: الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل باستبعاد التغيير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي.

يتحدد مستوى النمو الاقتصادي من خلال دراسة عدة مستويات نذكر منها:

-معدّل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والا رض ورأس المال.

-معدّل النمو الكلي وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة.

-نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (البترول والغاز، المعادن. والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (كالسياحة مثلا) والأنشطة الخدماتية في إحداث التغير في الناتج المحلي الإجمالي"[1].

رابعا: مفهوم التنمية الاقتصادية.

"إن دراسة التنمية الاقتصادية هي دراسة حديثة نسبيا وفرع جديد ومهم من فروع علم الاقتصاد ظهر بوضوح في منتصف القرن العشرين مع تنامي حركات الاستقلال الوطني لعديد من الدول النامية لاسيما في افريقيا وآسيا"[2].ويتجلى من هذا الفرع العديد من المواضيع وهنا يتضح لنا ان هناك فرق بين النمو والتنمية الاقتصادية لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية تعتبر أشمل من النمو وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية، ولهذا كان من الضروري التطرق للتنمية الاقتصادية وهذا ماكان يشير إليه الخبراء الاقتصاديين وخاصة الليبراليين إذ أن النمو

[1]- على طالم، فيلالي بومدين، ***"إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر"***، مجلة التنمية والاقتصاد، العدد 06 (جوان 2016)، ص ص 96 . 97.

[2]- ميشيل تودارو، ***التنمية الاقتصادية***، (المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الانجليزية، 2006) ص 38.

-

الاقتصادي هو تلك الزيادة في نصيب الفرد من الدخل وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية بحتة، لأنه يتعلق بجوانب كمية إحصائية.

للتنمية الاقتصادية الكثير من التعاريف كااعتبارها أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك حيث تناولت الدّراسات التي أسس لها في فترة الثمانينات التنمية الاقتصادية على أساس أنها وسيلة لزيادة الدخل الخام سواء الفردي أو الوطني، حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه، إلا أن التنمية الاقتصادية تتجاوز ذلك بكثير فهي تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية، الهيكلية والتنظيمية قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة، وهذا الارتفاع في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع ويساعد على دعم الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على خلق الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع يمكن اعتبار التعريف الذي أدرجه عبد القادر محمد عبد القادر عطية عن التنمية الاقتصادية جامع لكل وجهات النظر التي تعددت حولها حيث عرّفها على أنها : العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج " بهذا فهناك شبه إجماع كلي لدى الاقتصاديين على ضرورة استهداف التنمية للدخل الحقيقي للفرد بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد وإخراجهم من حلقات الفقر، حيث يشترط لتحقق ذلك السعي إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتمثل في جهاز إنتاجي كفؤ وقادر على الوقوف في وجه المنافسة خصوصا من قبل الشركات الأجنبية، وكذا خلق تشكيلة كبيرة ومتنوعة وذات جودة عالية من السلع والخدمات المحلية، ما يعاب على هذه التعاريف وينقص من عمليتها هو إهمالها للبعد البيئي في التنمية وأثر التنمية الاقتصادية على البيئة والموارد وهو ما حاول ميشيل تودارو إدراجه في تعريفه للتنمية الاقتصادية والذي اعتبرها' :العملية التي يتم فيها زيادة الدخل

-

الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.

قد اقترح الأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد مفهوما جديدا للتنمية يعتقد أنه يبرز معا الناحيتين العقدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول ':التنمية تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية.

من خلال التنسيق بين هذه التعاريف يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: التحديث الشامل والبناء الذي يؤدي إلى زيادة معدّلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الإضرار بالبيئة أو الموارد"[1].

المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للتنمية (توطيد النمو الاقتصادي 2010 -2014)

أولا: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (توطيد النمو الاقتصادي).

"يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي2010 ، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، ولقد عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هذا البرنامج على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الإستثمار والنمو من جديد .وبالتالي كان على السلطات العمومية، انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجها للتوطيد بناء الجزائر قوية ومزدهرة .وبالتالي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت

[1] على طالم، فيلالي بومدين، ***مرجع سابق***، ص ص 97 - 98.

-

مباشرته سنة2001 ، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي فترة (2005–2009) وخصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا استثنائيا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر ب214 21 مليار دج

(ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) يشمل:

- برنامجا جاريا (أي المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو2005–2009) بمبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي).
- برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج (ما يعادل 155 مليار دولار أمريكي)"[1] .

"ان للمخطط الخماسي الممتد بين سنتين (2010_ 2014) ثلاثة اهداف كبرى ويتعلق الامر برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي الى 8 %سنويا بشكل مستمر ومستقر وهو ما اكده الوزير الاول الذي اوضح ان الفلاحة ستستفيد من دعم هام اقره رئيس الجمهورية يقدر سنويا ب 200 مليار دينار جزائري وهذا الدعم المقترن بتأمين مستثمري الاراضي الفلاحية العمومية يرمي الى تعزيز الامن الغذائي للبلاد واستحداث مناصب شغل جديده كما يرافقه ايضا برنامج هام لضمان وفرة المدخلات والاسمدة والاليات الضرورية للفلاحة وتحسين الري ووضع ترتيب ناجع لضبط المنتجات الزراعية لفائدة الفلاح والمستهلك.

- رفع حصة الصناعة من القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا من 5% الى 10%سنه 2014.
- تقليص نسبه البطالة الى اقل من 10% سنه 2014 اضافه الى اعادة تأهيل المؤسسات العمومية التي تتوفر على حصة في السوق حيث ستتحصل على التمويل البنكي الضروري لتحديثها مع الاشارة إلى أن أكثر من 100 مؤسسه عموميه قد استفادت من هذا الاجراء ومن جهة أخرى ستعمل الدولة على تجنيد شركاء وفق الشروط التشريعية الجديدة بهدف المساهمة في عصرنة هذه المؤسسات.

[1]- بن الحاج جلول ياسين،" تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19391 ، لوحظ يوم 15 ماي 2022 على الساعة 22:14.

-

- اتخذت الحكومة ايضا ترتيبات خاصه بمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخفيف من اعبائها الجبائية مقابل التوظيف وهناك اليوم برنامج هام لدعمها وتأهيلها يمكن ان يشمل 20 الف مؤسسة صغيرة ومتوسطة علاوة على ذلك ستستفيد المؤسسات العمومية والخاصة من هامش تفضيلي قد يصل الى 25 % من قيمه الصفقات العمومية ومن مهلة لرفع الحماية الجمركية"[1]

الجدول رقم 01: جدول يوضح بعض التخصيصات المالية الموضوعة في هذا البرنامج:

القطاع	المبلغ مليار دج
التنمية البشرية	9386.6
ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150
الصحة	619
الجماعات المحلية والامن الوطني والحماية المدنية	895
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصال	250
السكن	3700
العدالة	379

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على ملحق بيان السياسة العامة سنة (2010-2014).

[1]- عبد الجليل هجيره، ***العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2017/2016). ص92.

-

1. خصائص البرنامج الخماسي للتنمية (توطيد النمو الاقتصادي)

"تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها، ومن هذه الترتيبات :

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يُعتمد ما لم تُستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني، وذلك بهدف التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لانجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأ راضي الفلاحية الجيدة.
- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل من اثنتين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة (القبلية والبعدية).
- تعزيز أدوات الدراسة والانجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.
- وبغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمة الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2009، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية.
- إن هذا البرنامج سيتم تمويله حصرا من الموارد الوطنية، وكل استدانة خارجية ستظل مستبعدة .ومن هذا المنطلق لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلاد، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل."[1]

[1]- بن الحاج جلول ياسين، "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19391 ، لوحظ يوم 18 ماي 2022 على الساعة 16:33.

-

3 _ أثر البرنامج الخماسي للتنمية على النمو الاقتصادي.

"لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا عند مستويات منخفضة خلال الفترة 2010 – 2014، لم تتجاوز% 3,4 ، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الإنتاج والطلب على المحروقات بسبب عدم تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى التوجهات العالمية الجديدة نحو الطاقات البديلة .في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات حافظت على مستواها المقبول، وذلك راجع للأثر الإيجابي لبرنامج التنمية الخماسي."[1]

الجدول رقم02 : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010 – 2014

السنوات / القطاع	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	06	5.2	7.1	7.1	5.1
معدل النمو في قطاع المحروقات	−2.6	−3.2	−3.4	−5.5	1.8
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.4	2.4	3.3	2.8	4.1

Source : Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire**

[1]- بن الحاج جلول ياسين، "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، مرجع نفسه، متاح على الرابط التالي:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19391 _ ، لوحظ يوم 18 ماي 2022 على الساعة 16:33.

-

4 _ أهداف البرنامج الخماسي للتنمية

إن من أهم الأهداف لبرنامج التنمية الخماسي الذي اتخذت طابعا إستراتيجيا، وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد من 2010 إلى غاية2014 ، وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز ارتباط الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث 03 ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرا فق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة .وترقية الصاد ا رت خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني. وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تأمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- تأمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية[1].

[1]- بن الحاج جلول ياسين، ***مرجع نفسه***، متاح على الرابط التالي:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19391 ، لوحظ يوم 18 ماي 2022 على الساعة 23:55.

-

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري من 2015 _ 2021

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة المالية

أولا: المفهوم العام للأزمات المالية.

تعرف الأزمة المالية على أنها إضطراب واختلال فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادي أو في كل النشاطات الإقتصادية في بلد ما أو عدة بلدان أو بصفة عالمية ، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من إختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والإستهلاك).

يستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان إصطلاح الدورة المالية بدلا من كلمة أزمة ،حيث يمثل الفرق بين الإصطلاحين، أن الأزمة تدل على الإختلال أو الإضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة على أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة وطبيعية في النظام الرأسمالي.

كما يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر بشكل كامل أو جزئي على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار ،أسعار الأسهم والسندات، وكذلك إعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف .هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالإرتفاع والإنخفاض يتطلب فترة طويلة لفهمه ولتفسيرها، وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها كذلك توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وهذا مايؤدي إلى إنخفاض في قيمة العملة، وبالتالي إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج. في الأخير نقول أنه لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية [1].

ثانيا: انهيار أسعار البترول سنة 2014.

نتيجة للعديد من المتغيرات والأسباب انخفض سعر البترول خلال النصف الثاني من سنة 2014 ، واتبعت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية للغاز الطبيعي، حيث تراجعت أسعاره في السوق العالمية تراجعا كبير، أما التطور الشهري لأسعار البترول يُبيّن الاتجاه التنازلي والمتواصل لأسعار البترول إلى غاية جانفي 2016 ،حيث انتقل متوسط

[1]- البحري مراحي، ***تأثير الازمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري***، رسالة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد سياسي، (جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2016 -2017)، ص 6

-

السعر الشهري للبترول من 109.74دولارا للبرميل في جانفي 2014 ، إلى 57.98 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، ثم إلى 31.10 دولار للبرميل في جانفي 2016 بعدما سجل 37.41 دولار للبرميل في ديسمبر2015 ، ومنذ ذلك الحين، بدأت أسعار برميل البترول تتحسن لتصل 53.67 دولارا للبرميل في ديسمبر 2016 ، ثم 67.76 دولارا للبرميل في ديسمبر 2017.

أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

حددنا أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية، وهي مؤشرات المالية العامة، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، سعر صرف الدينار الجزائري.

أ –الميزانية العامة:

في سنة 2017، تقلّص عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ 206,5 1 مليار دينار (6,4٪ من إجمالي الناتج الداخلي) ، مقابل عجز قدره 187,4 2 مليار دينار في 2016 (12.6٪ من إجمالي الناتج الداخلي) ، أي عجز يقل عن العجز المسجل في2014 .ونتج هذا الانخفاض المعتبر في العجز الموازني عن الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، أساس إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر في ظرف يتميّز بارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية.

ب – ميزان المدفوعات:

بعد أكثر من خمسة عشر عاما من الفوائض سجل ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 انتقل من 9.28 مليار دولار سنة 2014 إلى 27,48 مليار دولار سنة 2015 نتيجة الانخفاض الحادّ في أسعار البترول ،حيث قدرت نسبة الانخفاض ب (–55.1%) خلال نفس الفترة ،وسجل هذا العجز بالرغم من انخفاض الواردات من السلع بنسبة (–17.1%)، وقدر عجز ميزان المدفوعات بنسبة تفوق (–16%) من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2015 و2016 في المقابل سمح ارتفاع أسعار البترول في سنة 2017 بتقليص هذا العجز بالغا 21,85 مليار دولار مقابل 42.44 مليار دولار في 2016 .

-

الشكل رقم 01: أعمدة بيانية توضح رصيد ميزان المدفوعات (2009 – 2017)

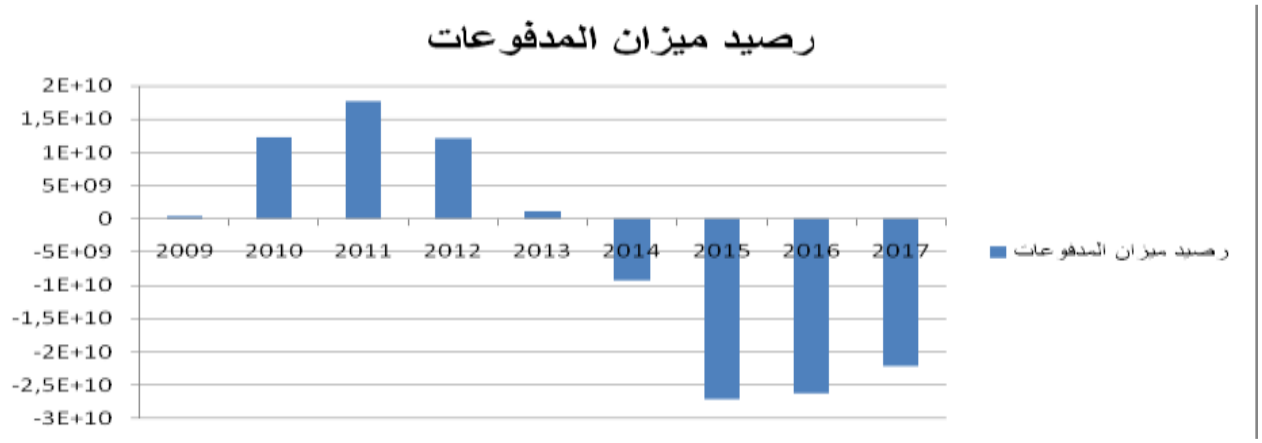

المصدر: مجلة أوراق اقتصادية 2020

ت – الميزان التجاري:

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع أدّى التراجع الحاد في أسعار البترول إلى عجز في الميزان التجاري 18.08 مليار دولار في سنة2015 ، وكنتيجة لارتفاع الصادرات والتراجع الطفيف في الواردات، تقلص العجز التجاري منتقلا من 20.13 مليار دولار سنة 2016 إلى 14.17 مليار دولار سنة 2017.

-

الشكل رقم02: أعمدة بيانية توضح تطور بنود الميزان التجاري من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2009-2017).

المصدر: مجلة أوراق اقتصادية 2020

ث – سعر الصرف:

بالمتوسط السنوي انخفض سعر صرف الدينار بنسبة 3.3 ٪ مقابل الأورو في2017، مقابل انخفاض ب 8٪ بين2015 و 2016 مقابل الدولار الأمريكي، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 109.46 دينار للدولار الواحد في 2016 إلى 110.96 دينار في 2017 ، أي بانخفاض طفيف قدره 1.4% مقابل انخفاض ب 8.2% في السنة السابقة".[1]

[1]- رفيقة صباغ، ***"التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول"*** مجلة أوراق اقتصادية، مجلد 04، العدد 01، جوان 2020، ص ص 70 – 71.

-

الشكل رقم 03: منحنى بياني يوضح تطور أسعار صرف الدينار مقابل الأورو والدولار (2009 _ 2017).

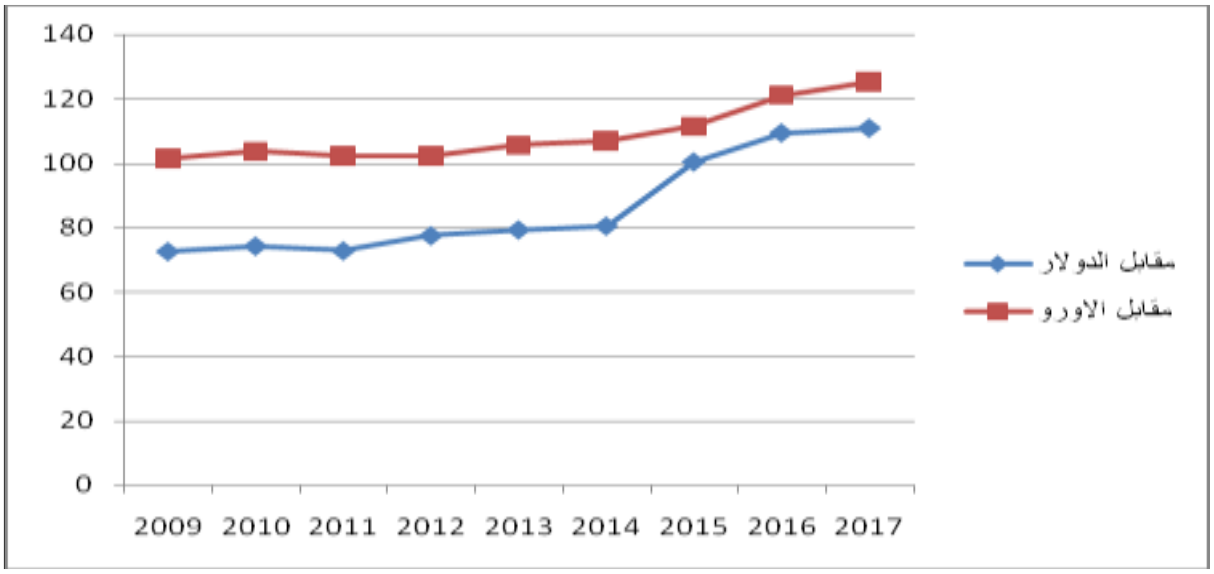

المصدر: مجلة أوراق اقتصادية 2020

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة (كوفيد19) وانخفاض أسعار البترول.

لقد تأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير بعدما انتشر فيروس" كورونا " في عدد كبير من دول العالم، وتواصل معه نشر مخاوف من استمرار انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، خصوصا بعد أن سجل أقل من 20 دولار للبرميل، وهو أدنى سعر منذ أربع سنوات، "حيث أن خسائر الجزائر من تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بلغت مستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2020 ، والتي فاقت 2 مليار دولار، ما أدى إلى خسائر تقدر بنحو24 مليون دولار يوميا، على أساس الإنتاج اليومي السابق للجزائر والتي تقدر بمليون و 50 ألف برميل .وترجع أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الخسائر خلال هذه الفترَة إلى ثلاثة عوامل، وهي التداعيات السلبية لفيرَوس كورونا المستجد" كوفيد " 19 وانهيار

-

أسعار النفط التي تمثل عائداته % 97 من مداخيل الجزائر، وتراجع الطلب الأوروبي على الغاز نتيجة الظروف الداخلية .

حيث أن الجزائر خسرت % 18 من الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي مقارنة بالفترَة ذاتها من العام الماضي، ذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة في أوروبا".[1]

- ✓ **تعريف فيروس كورونا :** "إن فيروس كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي تتسبب للحيوان والإنسان بأمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة لتنفسية الحادة الوخيمة (سارس) ، وبسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا المرض كوفيد_19 (منظمة الصحة العالمية، 2020).
- ✓ **تعريف مرض كوفيد 19:** مرض كوفيد 19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019.
- ✓ **قطاع الصناعة:** إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج وتعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4 ٪ .كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4 ٪، وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية".[2]

بالإضافة إلى كل ما سبق فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب البروتكول الصحي للوقاية والحد من انتشار الفيروس

---

[1]- آسيا الطويل وآخرون، ***تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد 19) دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي***، 2021 /2021/09– **Les Cahiers du Cread -Vol. 37 - n° 03**، ص 226.

[2]- صلاح الدين بولعراس، ***الاقتصاد الجزائري في ظل التدعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية***، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد (20)، العدد (الخاص حول الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا) (سبتمبر 2020)، ص ص 168 – 169.

-

وبالتالي ستتمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة.

- **قطاع النقل:** سنتطرق الى مختلف قطاعات النقل باختلافها :

- **النقل البحري:** سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، جانب النقل البحري للبضائع:

- **النقل البحري للمسافرين** :تم تسجيل خسائر كبيرة بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد-19، حيث قدرت ب 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين .
- **النقل البحري للبضائع** :سجل النقل البحري للبضائع خسائر في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار تموين شبكات التوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة .

- **النقل الجوي:** لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل« اياتا » أن أزمة فيروس كورونا كوفي-19 قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر فى الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار فى 2020 ، بانخفاض % 55 مقارنة بعام 2019 ، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت ب 1.3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96% مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

-

- **النقل بالسكة الحديدية** :بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ,منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي ,قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر ب 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من "[1] 2019.

ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

- **نقل المسافرين :حيث** انه كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، لكن بعد قرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.
- **نقل البضائع** :لم يتأثر نقل البضائع وذلك راجع للإبقاءعلى نشاط نقل السلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة% 100 .
- **خسائر أخرى** :إضطرت الشركة لإحالة 50 بالمائة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه الشركة تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة.

- **قطاع السياحة** :لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط ، و مضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة ا لإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد

[1]- ***المرجع نفسه***، ص 169.

-

على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر.

- **القطاع الجبائي** :ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، وسيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.
- **القطاع الفلاحي:** بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.
- **احتياطي الصرف من العملات الأجنبية** :توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد 2020 .وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص 170

الفصل الثانـي:
مساعي الدولة لتشجيع التنويع الاقتصادي

تمهيد:

بعد معرفة الواقع الاقتصادي الجزائري والأزمات التي مر بها، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى الإجراءات والآليات المتخذة للتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين يتناولان الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي والمناخ الاستثماري في الجزائر، وتوضيح بعض المشاريع المستقبلية مع بعض التجارب الدولية التي نجحت في تنويعها الاقتصادي.

المبحث الأول: شروط تحقيق التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

أولا: مفهوم التنوع الاقتصادي.

"تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنويع الاقتصادي، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، فحسب نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل Jean Claude Berthéleny الاقتصادي الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وكخلاصة لمختلف التعاريف نقول إن التنويع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتحلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية"[1].

"التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين

[1]- العشي هارون، عبد المنعم حجيرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسير، **مجلة دراسات وأبحاث اِقتصادية في الطاقات المتجددة**، ع 2، جوان 2015، ص ص 26 – 27.

القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه
نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

–هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل ،بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل

–أنه تطوير القطاعات غير النفطية وتخفيض الاعتماد على النفط أي تنويع الصادرات والإيرادات الحكومية والقاعدة الاقتصادية ، كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات و اتساع الاقتصاد لخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص العمل واستقرار الاقتصاد ضد التقلبات الاقتصادية، ويحافظ على آفاق النمو للدول وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من التنويع:

التنويع الأفقي :ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، مثلا قطاع البترول

التنويع الرأسي :ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات"[1] .

ب_ مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي :هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس مختلف مستويات التنويع الإقتصادي، حيث نقوم بذكر أهم هذه المؤشرات:

- **مؤشر هرفندال–هرشمان (HHI)** :" يعتمد معامل هرفندال–هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه .ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي.

وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الآمريكية خلال ثمانينيات القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في

[1]- رفيقة صباغ، ***"التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول" مرجع سابق الذكر***، ص69.

صناعة معينة أو قطاع معين .كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الآمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى تنوع في قطاع التصدير .ويعرف هذا المؤشر بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث N عدد النشاطات قيمة المتغير في النشاط. Xiالقيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات، وتتراوح قيمة معامل هيرفندال –هيرشمان بين الصفر والواحد فإن كان صفرا كان هناك تنوعا كاملا في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات) ، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنويع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الإقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي .وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلا على ضعف الإقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

- **مؤشر أوجيف (ogive index)** يقيس هذا المؤشر التنوع الاقتصادي عن طريق التوزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في بلد ما بحيث يمكن ان يك ون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة او الصادرات او الدخل او الناتج المحلي الإجمالي، و يحسب على النحو التالي:

$$ogive\ index = \sum_{i=1}^{N} \frac{(Si - 1/N)^2}{1/N}$$

حيث **N** هي عدد القطاعات في البلد، و Si**هي** حصة القطاع من النشاط الاقتصادي بحيث يمثل التوزيع المتساوي للنشاط الاقتصادي بين القطاعات تنويع اقتصادي أعلى ويعني التوزيع المتساوي **Si** تساوي1/N أي الحصة المثالية لكل قطاع بحيث تتراوح قيمه بين 1 و0 مثل معامل هرفندال – هرشمان والتي تفضي إلى نفس التفسير.

- **معامل التركز(concentration)**: يعد مؤشر جيني من أفضل المقاييس التركز وابسطها، وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها:

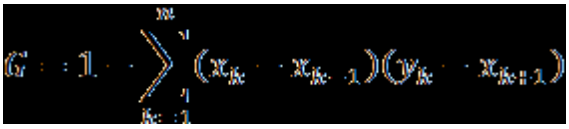

حيث **xk** التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي(الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) الذي يمثل على محور الافقي، و **yk** التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الراسي(عدد القطاعات) ، بينما يدل n على عدد القطاعات".[1]

وبعد رؤيتنا لبعض مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي علينا أيضا ان نعلم انه يمكننا ان نميز بين نوعيين أو مستويين من التنويع.

ج _ مستويات التنويع الإقتصادي:

تناولنا في هذه الدراسة مستويين من التنويع الإقتصادي هما:

- **تنويع الإنتاج** :"على مستوى الإقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة والخدمات، وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الناتج لابد ان يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الإقتصادي، بإعتبار أن هذا القطاع(الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الإقتصاد، وذلك بالنظر الى دوره كقطاع قيادي، يضمن توسعا وتشابكا لكافة النشاطات في إطار متكامل الآبعاد وهو ينطبق بشكل خاص على الإقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الآولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ لدخول فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من إعتماد على مجموعة محدودة من الآنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبعية" أو "المرض الهولندي" التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو الآنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الاكثر شمولية.

[1]- محمد ميلود قاسمي، فاتح جاري، ***الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي أو الإرتهان لتقلبات أسعار البترول***، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد: 03، عدد 02، السنة 2020، ص ص 55-56.

- **تنويع التجارة الخارجية** :يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، غنم خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات يمكن معرفة من جهة مدى الإعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها الى اجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة .فشدة الإعتماد هذه ستؤثر في إمكانية إستمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن هيكل الصادرات سيكون الحل الآمثل لإستمرارها . وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع اصنافها، وذلك لا بتزويد الآسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها". [1]

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار (مشروع قانون الاستثمار الجديد)

أولا: مشروع قانون الاستثمار الجديد.

ان مشروع الاستثمار الجديد الذي عرضه "وزير الصناعة" هو خطوة لتكريس روح المبادرة الاستثمارية وتنويع الاقتصاد الوطني وفتح المجال للاستثمار الأجنبي وكما قال "حسان خليفاتي " الرئيس المدير العام لمجمع " اليانس للتأمينات" ان (قانون الاستثمار الجديد تعزيز لمكانة المستثمر المحلي وضمانة للمستثمر الأجنبي) وقد اجتمع مجلس الوزراء يوم 2022/05/08 و 2022/05/19 ، "حيث ترأس السيد "عبد المجيد تبون" رئيس الجمهورية، 19 ماي 2022، اجتماعا خاصا لمجلس الوزراء، تناول بالدراسة والمناقشة مشروع القانون الجديد للاستثمار، الذي عرضه السيد وزير الصناعة، وتضمن جملة من التدابير الرامية، إلى تجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية والمتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار، وتوفير الظروف المناسبة، لتحرير روح المبادرة وتنويع الاقتصاد الوطني، ضمن رؤية شاملة ومستقرة، تراعي ما يلي:

–تكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة، تماشيا مع أحكام دستور 2020.

–إعادة تنظيم الإطار المؤسساتي المتعلق بالاستثمار من خلال:

[1]- ***المرجع نفسه***، ص 56 – 57.

- تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار، على اقتراح السياسة الوطنية في مجال الاستثمار وتنسيقها وتقييم تنفيذها.

- تحويل (الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار) إلى (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، وذلك بمنحها دور المروّج والمُرافق للاستثمارات عبر:

- استحداث شباك وحيد ذي اختصاص وطني، للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

- استحداث شبابيك وحيدة، غير ممركزة للاستثمار المحلي، وتعزيز صلاحياتها، من خلال تأهيل ممثلي الهيئات والإدارات العمومية لديها.

- محاربة البيروقراطية، عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر.

- التسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري.

- توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها، إلى المستثمرين غير المقيمين.

- استحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، والمناطق التي توليها الدولة اهتماما خاصا، من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار.

إثر عرض مشروع القانون، أبدى السيد رئيس الجمهورية ارتياحه للصيغة الجديدة، التي صادق عليها مجلس الوزراء، بعد إدراج الملاحظات والمقترحات المثارة، خلال النقاش والمتمثلة أساسا في:

- تعزيز الضمانات المتعلقة بتكريس مبدأ حرية الاستثمار.

- تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسفات البيروقراطية عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، توضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين.

- وضع (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، تحت سلطة السيد الوزير الأول.

- إلحاق ممثلي مختلف القطاعات المعيّنين لدى الشبابيك الوحيدة، بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مع منحهم صلاحية اتخاذ كل القرارات المتعلقة بالاستثمار.

- التخلي عن مظاهر التسلط والسيطرة، في معالجة ملفات المستثمرين، وتقليص آجال دراستها، إلى أقل من شهر، مع اعتماد المعايير الدولية في استقطاب الاستثمارات، وبالتركيز على السرعة والنجاعة والديمومة.

- دعم الاستثمارات التي تساهم في تقليص فاتورة الاستيراد، وتعتمد على المواد الأولية المحلية.

تسليط أقصى العقوبات، على كل من يعرقل بشكل أو بآخر، عمليات الاستثمار، مهما كان مركزه وطبيعة مسؤوليته"[1]

[1]- فيصل الطيب، ***بيان الاجتماع الخاص لمجلس الوزراء مشروع القانون الجديد للاستثمار***، في :https://www.aljazairalyoum.dz تاريخ الاطلاع : 26 ماي 2022 على الساعة 22:32.

المبحث الثاني: الإجرءات والآليات المتخذة للتنويع الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: نماذج عن مشاريع اقتصادية مستقبلية في الجزائر

أولا: مشروع الفوسفات.

"أفاد الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، توفيق حكار، أن مشروع الفوسفات المدمج سيجعل من الجزائر إحدى الدول الرئيسية المصدرة للأسمدة.

وأضاف بأن هذا المشروع، الذي يجمع المجمعين الجزائريين، أسمدال (شركة فرعية لسوناطراك) والمجمع الصناعي مناجم الجزائر من جهة، والشركتين الصينيتين ووهان للهندسة WUHUAN ويونان تيان ان TIAN'AN من جهة أخرى، "مهم جدا " من حيث الاستثمار الذي يصل إلى 7 مليار دولار وسيشمل أربع (4) ولايات في شرق الجزائر.
إلى جانب ذلك، يقول السيد حكار، فان هذا المشروع، يشمل ايضا مشاريع البنية التحتية ذات الصلة اللازمة لمواكبة مشروع الفوسفات المدمج، والتي تقدر قيمتها بـ 5 الى 6 مليار دولار.

كما أوضح ان "المشروع سيحشد الكثير من الموارد المالية والبشرية والتقنية وسيكون له آثار اجتماعية واقتصادية بالخصوص في شرق البلاد، باعتباره يمس أربع ولايات، وبطريقة غير مباشرة سبع ولايات".

واعتبر ان الاتفاقية الموقعة اليوم تمثل مرحلة اولى قبل قدر كبير من العمل لاطلاق الاشغال.

من جانبه، قال الرئيس المدير العام لمجمع أسميدال، محمد الطاهر هواين، إن "الشركتين الصينيتين لديهما خبرة كبيرة في مجال التكنولوجيا وإنتاج الأسمدة والاستغلال المنجمي والفوسفات.

وأوضح أن الشركة الجزائرية الصينية للأسمدة ستجري في البداية جميع الدراسات الاقتصادية والتقنية. بعد ذلك سيتم توجيه جزء من الإنتاج نحو السوق المحلية وجزء كبير نحو

التصدير مما "سيجعل الجزائر أحد اهم المنتجين والمصدرين للأسمدة الفوسفاتية على المستوى الدولي. كما أكد السيد هواين أن "هذا المشروع سيستخدم أحدث التقنيات لإنتاج كبير من المكونات الايكولوجية بتكلفة أقل من خلال استعادة جميع التصريفات لصالح قطاعات أخرى مثل الأشغال العمومية والبناء والطاقات المتجددة.

وقد وقع اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، كل من أسمدال و "مناجم الجزائر" والشركتين الصينيتين ووهان للهندسة WUHUAN ويونان تيان ان TIAN'AN اتفاقية لإنشاء شركة ذات أسهم، خاضعة للقانون الجزائري، بغية الشروع في الأنشطة الأولية المتعلقة بتطوير مشروع الفوسفات المدمج.

ويملك الطرف الجزائري 56 بالمئة من أسهم الشركة الجزائرية الصينية للأسمدة، بينما تعود 44 منها للطرف الصيني.

ويعتبر مشروع الفوسفات المدمج أول مشروع مدمج في الجزائر في مجال الاستغلال المنجمي وإنتاج الأسمدة، حسب المعطيات المقدمة خلال مراسيم التوقيع على الاتفاقية.

وسيشمل المشروع تطوير واستغلال منجم الفوسفات في بلاد الحدبة بمنطقة جبل العنق بولاية تبسة، والتحويل الكيميائي للفوسفات بوادي الكبريت بولاية سوق أهراس وصناعة الأسمدة بحجر السود بولاية سكيكدة إلى جانب المنشآت المينائية المخصصة المتواجدة بميناء عنابة. وتستهدف الشركة انتاج 5،4 مليون طن من الأسمدة سنويا.

و سيسمح المشروع بخلق ما يقارب 12000 منصب شغل خلال مرحلة الإنجاز وحوالي 6000 منصب عمل مباشر و 24000 منصب شغل غير مباشر في مرحلة الاستغلال"[1].

ثانيا: مشروع الطاقة المتجددة في الجزائر (2011 – 2030).

قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية "2010 – 2030 م" وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب، مثل الموارد الشمسية، واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، ويهدف هذا البرنامج إلى تأسيس طاقة إنتاجية مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط من الطاقة ذات الأصول

[1]- ***"مشروع الفوسفات المدمج سيجعل الجزائر من أهم الدول المصدرة للأسمدة"***، وكالة الأنباء الجزائرية ،الثلاثاء 22مارس 2022، متاح على الرابط التالي: https://www.aps.dz/ar/economie/123403-2022-03-22-18-43-17 ، لوحظ يوم 26 ماي 2022 على الساعة 16:28.

المتجددة خلال الفترة (2011– 2030) وسيوجه 1200 ميغاواط للاستهلاك المحلي، وبالتحديد لتغطية الطلب المحلي المتزايد على الكهرباء، وتوجه 1000 ميغاواط

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية احتمالية تصديرها 2000 ميغاواط	12000 مخصصة للسوق المحلية 10000 مخصصة للتصدير

الباقية نحو التصدير، والجدول التالي يوضح مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام2030

الجدول رقم 3: مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر (2030 – 2013)

المصدر :سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، **عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21نوفمبر 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

إن هذا البرنامج يركز على الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية، وكذلك الطاقة الهوائية والتي تملك فيها الجزائر إمكانيات هائلة حيث من المنتظر أن يصل إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية إلى % 37 بحلول عام 2030 م، ويقدر أيضا أن تشارك الطاقة الهوائية بإنتاج 3 % من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030 كذلك، والشكل

التالي يوضح إنتاج الطاقة حسب المصدر خلال سنة 2030 م"[1].

الشكل رقم 4: إنتاج الطاقة حسب المصدر في الجزائر خلال سنة 2030

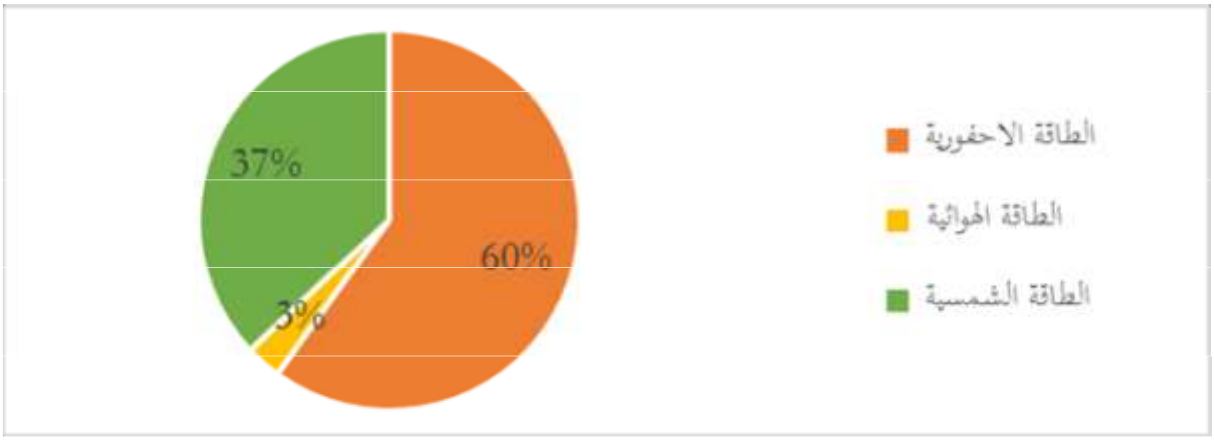

المصدر :سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، **عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول الناجحة في التنويع الاقتصادي

هنالك العديد من النماذج الدولية التي نجحت في إرساء سياسات اقتصادية صحيحة متنوعة ومستديمة تشترك في العديد من النقاط التي يمكن الاستفادة منها، فدول مثل الشيلي

[1]- إسمهان خاطر ، طارق خاطر ،***" تحديات الانتقال الى الاقتصاد الأخضر وتطوير الطاقات المتجددة"*** ، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة ، (مجلد 6 ، العدد 1 ،05 جوان 2019) ص ص 157 - 158.

اندونيسيا (خاصة العشرية الأولى لحكومة سيهاتو)، ماليزيا ... برهنوا أن الدول الغنية من حيث امكانياتها وطاقاتهاغير المفعلة ومع وجود عدم استقرار اقتصادي وسياسي فيها إلا انها استطاعت النجاح في تنويع اقتصادياتها عن طريق انتهاج مجموعة من السياسات الناجعة ونذكر من هذه الدول:

1_ الشيلي :عرفت سنوات السبعينات لدولة الشيلي اضطرابات سياسية كبيرة (الانقلاب العسكري لبونشات سنة 1973) وما تبعه من أزمات اقتصادية حادة :من سنة 1973 إلى غاية 1975 مؤشر سعر الاستهلاك تضاعف ب% 30 ، أزمة مديونية حادة، معدلات بطالة بلغت % 33 سنة1982 ، كل هذه الأوضاع دفعت بالشيلي إلى تغيير النهج الاقتصادي الخاص بها واعتماد سياسة تعتمد على التنويع الأفقي من خلال توسيع وإ ضفاء نوع من الديناميكية على صادراتها من المواد الأولية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وذلك من خلال وضع سياسات مالية مكنت من تطوير الاقتصاد خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي شهده معدن النحاس في الأسواق العالمية، كما ركزت الشيلي على تحسين مناخ الأعمال ففي تقرير للبنك العالمي صنفها في المركز 34 عالميا من بين 189 دولة في مناخ الأعمال، كما قامت الشيلي بالإضافة إلى سياسة التنويع الأفقي بانتهاج سياسة التنويع العمودي في العديد من الصناعات كصناعة السلمون... الخ، كما تميز مسار التنويع الاقتصادي في الشيلي ب : تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي ، توفير البنية التحتية ، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تخصيص منح للطلبة للدراسة في الخارج... الخ

2 _إندونيسيا: وهو مثال عن الاقتصاد الكلي الذي يتميز بالمرونة والحيطة في نفس الوقت، فمنذ منتصف السبعينات وبفضل عائدات الثروة النفطية حاولت اندونيسيا

التركيز على التنمية الزراعية والريفية مع حسن استغلال عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي من أجل تصديره واستخدام الموارد المالية لإنتاج الأسمدة، فقد كان انشغال الحكومة منصباعلى تعزيز قطاع الزراعة والاقتصاد الريفي، حيث شكل التسيير الحسن للبنية التحتية خاصة في المناطق الريفية ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية، وتظهر ثمرة هذه الجهود في سنوات الثمانيناتحيث أنه عندما كانت أسعار النفط منهارة كانت لإندونيسيا زراعة قوية قادرة على توفير حاجيات البلاد بأسعار منخفضة، تحولت اندونيسيا بعد ذلك إلى

التصنيع الموجه للخارج، وقد انتهجت سياسة لتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف، كما كان لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للصناعات التصديرية الدور الكبير في نجاح سياسة التنويع الاقتصادي. ونلاحظ ان للجزائر طاقة كبيرة في مجال الفلاحة والتنمية الريفية لو تم استغلاله وتفعيله وتسييره وفق منهج التخصيص على حسب الظروف المناخية لكل منطقة في الجزائر بحكم شاسعة المساحة وتنوع مناخها

3_ ماليزيا :نموذج آخر يقتدا به حيث يحتوي على وضعية جغرافية متميزة، منتجات غابوية، مطاط، نفط كلها موارد طبيعية خام حبيت بها ماليزيا، في منتصف السبعينات قامت ماليزيا بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف (مستفيدة في ذلك من اليد العاملة الرخيصة) وذلك للقدرة على المنافسة واكتساح السوق ، بالإضافة إلى ذلك فإن عوامل نجاح سياسة التنويع متعددة منها :انتهاج سياسة انفتاح تجاري كبيرة، الحفاظ على معدلات ادخار كبيرة، انشاء مناطق التجارة الحرة، تمويل الصادرات وتفعيل آليات ذلك، دعم الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق، تطوير مجال النقل، الاتصال، البنية التحتية... الخ كلها مفاتيح نجاح إستراتيجية لتنويع الاقتصاد المالى[1].

[1] هارون العشي، **مرجع سابق ذكره**،ص ص 44-45

الفصل الثالث:

المؤسسات الناشئة كمحرك للإقلاع الإقتصادي في الجزائر

تمهيد:

وبعد كل ما سبق في الفصلين السابقين، سنقدم في هذا الفصل دراسة دور المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي ومشاركة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الوطنية، حيث سنتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وواقعها في الجزائر، وفي المبحث الثاني سنتطرق الى التحديات التي تواجهها وبعض النماذج الجزائرية والعربية الناجحة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسات الناشئة

أولا: مفهوم المؤسسات الناشئة:

تعد الشركات الناشئة في الجزائر شركات لتسويق وطرح منتج جديد او خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن الشركة او القطاع او مجال نشاطها، كما انها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية مقابل تحقيقها لنمو قوي وربح سري في حال نجاحها.[1]

- تُعرف المُؤسسة الناشئة startup حسب القاموس الإنجليزي: على أنَّها مشروع صغير جديد ومبتكر، وكلمة start–up تتكوَّن من جُزئيْن «Start» وهو ما يُشير إلى فكرة الانطلاق و«up» وهو ما يُشير لفكرة النمو القوي.

وبدأ استخدام المصطلح start–upبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي

[1]- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كمال أم الخيوط، نجم الدين حملاوي، ***آليات تمويل الشركات الناشئة***، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2021/2020، ص 12.

La rousseعلى انها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة.

- كما عرفها Ferré بأنها عبارة عن مرحلة مؤقتة وتمثل المرحلة المبدئية للمشروع.
- في حين عرفها البروفسور ورجل الاعمال ستيف بلانك أن المؤسسة الناشئة ليست نسخة مصغرة من المؤسسات الكبرى، بل هي تلك المؤسسات التي تتعلم باستمرار من اعمالها وهذا ما يسمح لها بالتكيف مع الواقع، حيث تنتقل من فشل الى فشل بسرعة حتى تحقق النجاح.
- "أما Paul Graham مؤسس حاضنة الاعمال Y Combinatorفيعرف المؤسسة الناشئة أنها مؤسسة مصممة للنمو بسرعة وحداثة تأسيسها لا تجعل منها مؤسسة ناشئة، كما أنه ليس شرطا أن تعمل المؤسسات الناشئة بمجال التكنولوجيا، أو يتم تمويلها عن طريق رأس المال المخاطر. الشيء الأساسي الوحيد هو النمو، كل شيء آخر نربطه مع المؤسسات الناشئة يتبع النمو"[1].

ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة:

للمؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها وتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى:

_ "مؤسسة شابة يافعة امامها خياران: اما النجاح او الخسارة.

_ تتطلب تكاليف منخفضة"[2].

_ الابتكار: يعتبر من اهم خصائص المؤسسات الناشئة الابداع والابتكار والتطوير الدائم من اجل تقديم خدمة او منتج جديد وتطويره وفق مواصفات جديدة.

[1]- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، "دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، 30 ديسمبر2020، ص ص70- 71.

[2]- ترغيني صباح، ***المؤسسات الناشئة STARTUPS***، محاضرة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر: مالية وتجارة دولية + محاسبة وتدقيق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021/2020، ص21.

_ "القدرة العالية على النمو والتطور: أكثر صفة تتشارك بها المؤسسات الناشئة هي القدرة على النمو واكتساح الأسواق وتحقيق إيرادات سريعة وكبيرة جدا مقارنة بتكاليف التأسيس والعمل وهي ما يشجع أصحاب الأموال على تمويلها، فهي مؤسسات تتطور سريعا ولها القدرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

_ الخطر: وهي العمل في ظل ظروف عدم التأكد الشديد انها ترتكز على الابتكار في سوق غير موجود وإن وجد فهو غير مشبع وبالتالي صعوبة القيام بأبحاث السوق نظرا لقلة المعلومات إذا تجد المؤسسات الناشئة نفسها تعمل في المجهول.

_ التنوع السوقي: ان المؤسسات الناشئة قد تألقت في مجال التقنية والتكنولوجيا فاتجهت نحو الأسواق الرقمية اما بانتشارها فهي حاليا تخترق أسواق تقليدية مثل الفلاحة والصناعة والتعليم وغيرهم.

_ المجموعة: يقوم المقاول بتكوين فريق بهدف تخصيص الإمكانات كل حسب مهارته في مجاله خاصة ان اغلب أصحاب المؤسسات الناشئة شباب جامعيين او خريجي جامعات عادة ما تكون خبرته قليلة حيث يعملون على تحقيق التكامل بين أعضاء الفريق لإنجاح الفكرة وإطلاق مؤسستهم.

_ التركيز على منتجاخدمة واحدة: في هذه الحالة يتم تركيز المقاول على الفكرة المبتكرة ويطورها حتى لا يتشتت ذهنهم، من اجل الوصول للمطلوب كون التعامل مع المبتكر حساس ويتطلب الكثير من الجهد.

_ رؤوس الأموال والمستثمرون: عادة ما يبدأ المقاول بالاعتماد على التمويل الذاتي او من طرف الأصدقاء والعائلة لكن كل مؤسسة ناشئة تقوم على اقتصاد المعرفة نجدها تتجه نحو نوعين من المستثمرين خاصة: أصحاب رأس المال المخاطر وملائكة الاعمال «business Angel» حيث يوفرون لها رؤوس الأموال التي تسمح لها بالنمو والتطور."[1]

[1] حسين يوسف، صديقي إسماعيل، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص 73، 74.

_ "استنساخ نموذج مستدام: كل مؤسسة قابلة للاستنساخ غالبا اذ تمثل Airbnb وUber المثال الأفضل لديمومة استنساخ نموذج عمل تجاري في بيئات مغايرة وعلى نطاق أوسع يديره فريق مختلف مع الحفاظ التام على نفس معدلات الربحية. قد يتطلب الامر تعديلات طفيفة وأحيانا ضرورية لتكييف النموذج على محلية السياق لكن المنطلق ذاته فان كانت شركتك تلبي احتياجا محددا بدقة، او يقدم خدمة موجهة للتسويق على نطاق معين فمن الصعب تسمية شركتك بمؤسسة ناشئة."[1]

ثالثا: دور وأهمية المؤسسات الناشئة:

ويمكن تلخيص أهمية ودور المؤسسات الناشئة في:

- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة: حيث انها تساهم في توفير فرص العمل، والقدرة على امتصاص واستيعاب وتوظيف عمالة بخبرة قليلة او حتى بدون خبرة، وكذلك أصحاب الأفكار وخريجي الجامعة. وبالتالي الرد المباشر على مشكلة البطالة والسير نحو طريق النمو.
- "الابتكار في البحث والتطوير: ولاسيما في مجال التكنولوجيا، وهو أداة ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتنميه أي بلد في العالم والقدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة اقل ب 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبرى (حسب دراسة أمريكية).
- زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية: حيث لعبت دورا محوريا في العشرينات والسنوات تقنيات الماضية وذلك باستخدامها أدوات ووسائل وكذا تقنيات إنتاجية حديثة قللت من التكاليف. ورفعت من مستوى جودة المنتوجات، وكذلك مما ساعدها على ذلك "تبنيها للاستراتيجية التكنولوجية التي اكسبها ميزة تنافسية".
- "نشر القيم الإيجابية في المجتمع: تعالج العديد من اهم المشاكل الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية من خلال الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الناشئة، لتطوير وكذا

[1] - بسويح منى وآخرون، ***واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر***، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 31 جانفي 2021، ص406.

ادخال قيم جديدة للمجتمع والمساهمة في تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير.

- المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي: تعالج القضايا الاقتصادية من خلال ابحاثها وتساهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الإيجابية كالمبادرة، الابداع، الابتكار، إدارة الوقت، الكفاءة والفعالية. كما تساهم في انتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يؤدي الى التنويع في المنتوجات، والمساهمة في تطوير انشاء الانسجة الاقتصادية الجديدة الأخرى التي تدعم الانسجة التقليدية كالزراعة.
- استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين وراس المال الأجنبي: القدرة على توظيف مدخرات صاحب او أصحاب المشروع بدلا من بقائها مكتنزة او موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا نقل شريحة افراد من دخل اقل الى دخل اعلى (إعادة توزيع الدخل) وجذب المستثمرين المحليين والأجانب.
- المساهمة في النمو الاقتصادي: نظرا لما توفره من خلق وظائف جديدة على المدى الطويل ونمو دخلها السنوي الذي يساهم في خلق الثروة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، إضافة الى كون غالبية هاته المؤسسات تجتاح أسواق عالمية وبالتالي جلب العملة الأجنبية.
- مرونتها وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة: من خلال مرونة عملياتها وسلاسة الحلول التي تجلبها، تأتي المؤسسات الناشئة بحل مشاكل تكاليف الإنتاج للشركات الكبرى والحلول للمشاكل الثقيلة التي كثيرا ما تفرضها الدول على السكان."[1]

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

[1]- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص ص71، 72، 73.

أولا: التوجه الجديد للجزائر نحو ترقية ودعم الشركات الناشئة:

"أصبحت الدول النامية اليوم ترتكز على مهارات الافراد وقدرتهم الإبداعية في العمل المؤسساتي، فهي تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية، فبدل الارتكاز فقط على الموارد الطبيعية والريعية المتجهة نحو الزوال، يهدف صناع القرار في هذه البلدان الى تسليط الضوء أكثر على المؤسسات الناشئة، وكذا يحرصون على تشجيع وتوجيه الشباب نحو هذه المؤسسات".[1]

أولت الجزائر اهتماما بالغا بترقية ودعم مؤسساتها الناشئة بهدف النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية. وتبنت الجزائر هذا التوجه الجديد الذي يظهر من خلال العديد من القرارات من اجل تحقيق هدف انشاء 5000 شركة ناشئة في عام 2021 مثلما جاء على لسان المسؤولين (خاصة من خلال الوزارة المستحدثة منذ عام 2020 الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وما انبثق منها من وزارات منتدبة خاصة بالحاضنات والخاصة بالمؤسسات الصغيرة).

وتتمثل هذه القرارات التي جسدتها السلطات العمومية في الجزائر فيما يلي:

1. استحداث إطار قانوني وتنظيمي جديد:

"وهذا لتعريف المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة والذي حمله المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في سبتمبر 2020 بهدف تسهيل إجراءات انشاء هذه الكيانات وتحديد طرق تقييم أدائها وسبل دعمها وتمويلها مثل ما حمله قانون المالية لسنة 2020 من تسهيلات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات

[1]- حسان شوشاوي، ***مؤسسات ناشئة.. لمواجهة بعبع الريع***، متاح على الرابط التالي: https://africanews.dz/890-2/ ، لوحظ يوم 3 جوان 2022 على الساعة 14:00.

الناشئة التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة و اعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة مع اقرار تسهيل وصول هذه المؤسسات الى العقار لتوسعة مشاريعها الاستثمارية وهذا بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطويرها لاحقا".[1]

2. التعريف القانوني الجديد للشركات الناشئة في الجزائر:

"صدر المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة اعمال" في العدد الأخير من الجريدة الرسمية. وتم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة. وتتكون اللجنة التي يرأسها الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الناشئة ممثلين عن 9 قطاعات وزارية وهي المالية والتعليم العالي والبحث العلمي والبريد والصناعة والفلاحة والصيد البحري والرقمنة والانتقال الطاقوي".[2]

وتضمن التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال مجموعة الشروط التالية:

- الخاضوع للقانون الجزائري (أي انها تنشط داخل التراب الجزائري).
- ان لا يتجاوز عمرها 8 سنوات كون منح علامة مؤسسة ناشئة تبقى فاعلة لمدة 4 سنوات ثم يمكن تجديدها مرة واحدة لأربع سنوات أخرى.
- الابتكار في انتاج السلع والخدمات.
- ان لا يتجاوز رقم اعمالها الحد الأقصى لمعيار رقم الاعمال لمنح صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (04 مليار دينار جزائري).

[1] محمد هاني، ***المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر***، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي-حالة منطقة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة، ص ص41، 42.

[2]- ليلى بلدي، ***التفاصيل الكاملة للقانون الجديد الخاص بالمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة***، متاح على الرابط التالي: https://dzayerinfo.com/ar/، لوحظ يوم 3 جوان 2022، على الساعة 14:25.

- ان يكون نشاط المؤسسة ذو قدرة وإمكانيات نمو كبيرة.
- ان لا يتجاوز عدد عمالها 250 فردا.
- أنْ تكون نسبة 50% على الأقل من رأسمال المؤسسة ملكا لأشخاص طبيعيين او صناديق الاستثمار المعتمدة او مؤسسة ناشئة أخرى.

يحتوي هذا التعريف على بعض من التناقضات "ففي حين انه يشترط تحقيق معدلات نمو مرتفعة (وهو جوهر تعريف الشركات الناشئة) لكنه قام بتسقيف عدد العمال وحجم رقم الاعمال حتى تبقى ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي حتما بمعدلات النمو المتسارعة يمكن ان تفقد هذه الصيغة. من جهة أخرى تحديد سن 8 سنوات هو امر تقييدي لأنه يمكن لشركة ان تكون ناشئة وقد تجاوزت هذه الفترة، والملاحظة الثالثة ان هذا التعريف لم يحدد بشكل دقيق وواضح معنى ان يتضمن نشاط المؤسسة فكرة ابتكارية؟ عموما تبقى هذه الشروط التقييدية موجهة لهدف منح "علامة مؤسسة ناشئة" وما يترتب عنها من استفادة من التسهيلات والتحفيزات حيث ان عدم الحصول على العلامة وعدم التطابق مع شروط التعريف القانوني لا يعني ان تكون الشركة ناشئة على ارض الواقع."[1]

3. عصرنة قطاع الحاضنات:

الحاضنات هي عبارة عن مؤسسات تعمل على المساعدة في بدء اعمال جديدة وبالتالي بقائها في الحاضنة لمدة زمنية ومن ثم خروجها للمجتمع من اجل ممارسة دورها الفعال فيه.[2]

[1]- محمد هاني، ***مرجع سابق الذكر***، ص42.

[2]- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، بن الشيخ الحسين جويد، ***دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*** –دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة–، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2020/2019، ص14.

ولقد عرفت حاضنات الاعمال انتشارا واسعا في العديد من دول العالم مؤخرا، واعطيت لها أهمية كبيرة لما تحققه من تطور وزيادة في عدد الابتكارات ومرافقة رواد الاعمال في انشاء مؤسساتهم، ولا سيما تحقيق نمو اقتصادي مستدام[1]. و تم اعتماد الحاضنات في الجزائر منذ 2003 وأبرزها الحاضنة التكنولوجية سيدي عبد الله بالعاصمة فالحاضنات في الجزائر تعاني عدة نقائص كاستعمالها لمفاهيم مبهمة كعبارة المشاتل حيث هناك اختلاف جوهري بين المفهومين فالحاضنات تحتضن المشروع منذ بداية وجود الفكرة اما المشتلة فهي ترافق المشروع بعد تجسيده "بالإضافة الى ضعف المراقبة والخدمات التي تقدمها في ظل سيطرة فكرة الخدمة العمومية على نشاطاتها وتعدد الأجهزة التي تملك الوصاية عليها كوزارة الصناعة ووزارة البريد والمواصلات ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... مما جعل السلطات العمومية تعاود تنظيم الحاضنات لإزالة هذا اللبس وتحديد دورها وتداخلها مع مفهوم المشتلات من خلال التعريف القانوني للحاضنات ودعم هياكلها من خلال المرسوم التنفيذي الجديد رقم 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الذي تطرقنا اليه سابقا وأول قرار كان تحويل وصاية الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بعد ان كانت تابعة لوزارة البريد والمواصلات. بالإضافة الى دور الوكالة الوطنية المكلفة بمنح علامة حاضنات الاعمال لكل هيكل قانوني يطلبها بصفته مختص في احتضان الشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية حيث يقصد بحاضنات الاعمال أي تنظيم يحتضن الشركات الجديدة من خلال توفير إطار قانوني واقتصادي مرن لنموها، كما تعرف بانها مجموعة برامج تعدها الحكومة تتضمن تكوينا او خدمات أخرى تهدف لمساعدة الشركات الصغيرة الموجودة في الحاضنة لتحصل على فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة في بدايتها. وقد تم إطلاق عدد من الحاضنات

[1]- بدرانية حورية، بن حمادي عبد القادر، ***حاضنات الاعمال في الجزائر: بين التحديات والرهانات Business Incubators In Alegria: challenges and issues***، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 02، 15 سبتمبر 2020، ص 293.

لاسيما الجامعية منها بالإضافة الى إطلاق حاضنة أعمال للشركات الناشئة المختصة في مجال النقل Naqltech التابعة لقطاع النقل الذي كان في نهاية ديسمبر 2020."[1]

بموجب الاحكام الجديدة التي تنظم حاضنات الاعمال يمكن تقسيمها الى ثلاث أنواع تتمثل في:

- الحاضنات التكنولوجية: "إطار يدعم ويمكن أصحاب المشاريع ورجال الاعمال من تبني الأفكار التكنولوجية المبتكرة من قبل الخبراء والمفكرين على حد سواء اذ تقوم بأخذ الأفكار وتطويرها واستثمارها."[2]
- الحاضنات الجامعية: هي التي تهتم باحتضان الأفكار ومشاريع البحث من خلال المخابر الجامعية والمراكز البحثية.
- الحاضنات الصناعية: هي عبارة عن المشاتل التي تتكفل باحتضان مشاريع المؤسسات ذات الطابع الصناعي والانتاجي من اجل تسهيل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتقدم هذه الحاضنات برامج تكوين وخدمات الارشاد حيث، قد تكون عمومية وقد تكون خاصة أو عبارة عن شراكة بين القطاعين وتقوم على التركيز على الكفاءات العلمية والخبراتية للفريق المكون للحاضنة وهذا حتى تستطيع تقديم مجمل الخدمات التالية:

- "توطين المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل تتوافق وطبيعة نشاطها
- مرافقة حاملي المشاريع اثناء إجراءات انشاء مؤسساتهم ومنحهم كل اشكال الخدمات والاستشارات.

[1]- محمد هاني، ***مرجع سابق ذكره***، ص ص 42- 43.
[2]- علي سماي، ***دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010، ص146.

- مساعدة الشركات الناشئة في انجاز مخطط الاعمال والمخطط التمويلي ومختلف دراسات السوق.
- توفير تكوين نوعي لاسيما في مجال إدارة الاعمال، المحاسبة والاستشارات القانونية.
- توفير الخدمات اللوجستية كعتاد الاعلام الالي، قاعات الاجتماع، الانترنت والخدمات المكتبية.
- مرافقة الشركات الناشئة لإيجاد المصادر التمويلية والتوسع في السوق."[1]
- "تؤثر إيجابيا في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية فهي تساهم في الحد من استيراد السلع وتعمل على توسيع وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة".[2]

بالمقابل، تستفيد حاضنات الاعمال من تدابير المساعدة والدعم الذي توفره الدولة وهذا في إطار تحسين وترقية المؤسسات الناشئة والابتكار.

4. استحداث لجنة تتكفل بمنح علامة «مؤسسة ناشئة" او "مشروع مبتكر" وفق شروط محددة، وكذا علامة "حاضنات الاعمال":

منح هذه العلامات يقوم بتسهيل الامور للحصول على الامتيازات والتمويل وعروض القطاعات والمؤسسات العمومية ولا يعني وعدم منح العلامة لايعني انه سيحرم من اعتماد التمويل لمزاولة أنشطتها، بالإضافة الى إمكانية القطاع الخاص للنشاط في مجال الحاضنات حيث يمكن منح علامة حاضنة لكل هيكل قانوني يرغب في مرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة وفق شروط محددة.

5. انشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة:

[1]- محمد هاني، ***مرجع سابق الذكر***، ص 43.
[2]- مبارك بلالطة، ***حاضنات الاعمال في الجزائر***، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ص16.

"الذي جاء قرار انشاءه عقب الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة «Alegria Disrupt»، التي حضرها رئيس الجمهورية والوزير الأول بمشاركة أكثر من ألف مشارك من مؤسسات ناشئة وحاضنات وممثلي جمعيات وجامعات ومراكز البحث. يساهم في هذا الصندوق البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية ويهدف الى تمويل كل عمليات انشاء الشركات الناشئة وتمكين مؤسسيها من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية وهذا بالاعتماد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال بدلا من ميكانيزمات التمويل التقليدية القائمة على القروض". [1]

وخلال اشراف الوزير الأول ايمن بن عبد الرحمن على افتتاح الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسروبت 2022" حيث أكد على الأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لدعم المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة موضحا ان الصندوق الوطني لتمويل الشركات الناشئة قد استثمر في رؤوس أموال اكثر من 70 شركة، وقد استفاد 390 حامل مشروع مبتكر من دعم مالي لشركات ناشئة.[2]

6. تحويل الوكالة الوطنية لدعم الشباب (اونساج) الى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(اناد):

وذلك من أجل تشجيع المبادرات المقاولاتية واستحداث نشاطات ذات مردود اقتصادي قوي ومبني على المعرفة العلمية حيث أسندت الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة منذ 5 ماي 2020 بعد ان كانت تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل واسندت اليها مهام ووظائف جديدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20_375 المؤرخ في 16 ديسمبر 2020 والذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.

---

[1]- محمد هاني، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص43، 44.

[2]- ***صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: 390 مستفيد لحد الآن من الدعم المالي***، متاح على الرابط التالي: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5740 ، لوحظ يوم 3 جوان 2022 على الساعة 15:36.

والإجراءات الجديدة تستهدف:

- استحداث مؤسسات مصغرة.
- توفير مناخ ملائم لتشجيع المقاولاتية.
- عصرنة عملية انشاء المؤسسات بتسهيل الإجراءات الإدارية.
- عصرنة ورقمنة الإدارة والتسيير.
- تسيير مناطق النشاط المصغرة المتخصصة والمجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

7. إطلاق منصة الكترونية خاصة بالشركات الناشئة والصغيرة:

الذي تم تفعيله انطلاقا من 15 أكتوبر 2020 فمن خلال هذه المنصة يتم بناء بيانات مركزية لجميع الأطراف الناشطين في النظام البيئي للشركات الناشئة حتى تكون مصدر للشراكات المستقبلية مع أفضل الشركات العمومية كانت او خاصة في مختلف المشاريع المستقبلية.

8. مشروع انشاء مجلس وطني للابتكار:

يوضع تحت سلطة رئيس الجمهورية، ويعمل على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا على ان تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بانشاء مركزين مختصين بالذكاء الصناعي والانترنت بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج وهذا بهدف تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

9. اقتراح استحداث أربعة أنواع لمناطق اقتصادية على مستوى الوطن:

"مدن الشركات الناشئة" تكون حاضنة للمؤسسات الناشئة والاستثمارات الأخرى بمزايا مالية وجبائية محفزة. بمعنى اخر تشكيل نوع من أنواع الأقطاب التنافسية او العناقيد الصناعية.

-بالإضافة الى إجراءات أخرى مثل تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي (HUB) للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة "سوناطراك" على مستوى حديقة الرياح

الكبرى "دنيا بارك" الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وكذا تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني، وتهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، على غرار ولايات بشار، ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى الى كامل التراب الوطني."[1]

ثانيا: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر:

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الاعمال الجزائرية مؤخرا، الا ان الجزائر عرفت تأخرا في إطلاق هذا النوع من المؤسسات خاصة في ظل التأخر التكنولوجي المسجل في عدة قطاعات وغياب ثقافة الابتكار وخلق المؤسسات ناهيك عن ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لا يتجاوز نسبة 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016 محتلة بذلك المرتبة 64 عالميا.

من الرغم من وجود العديد من المبادرات في انشاء المؤسسات الناشئة لا انه توجد تجربة رائدة، كما انه معظم المؤسسات الناشئة الموجودة تنشط في مجال التسويق الالكتروني، كما انها عبارة عن مجرد تجارب سابقة في العالم. والشكل الموالي يوضح هذه النسب الضئيلة التي تعكس واقع الابتكار في الجزائر وهذا ينعكس بالسلب على نشاط المؤسسات الناشئة التي تعتمد بدرجة كبرى على الابتكار والتكنولوجيات المتقدمة.

[1]- محمد هاني، ***مرجع سابق الذكر***، ص44.

الشكل رقم 05 : نفقات البحث والتطوير في الجزائر

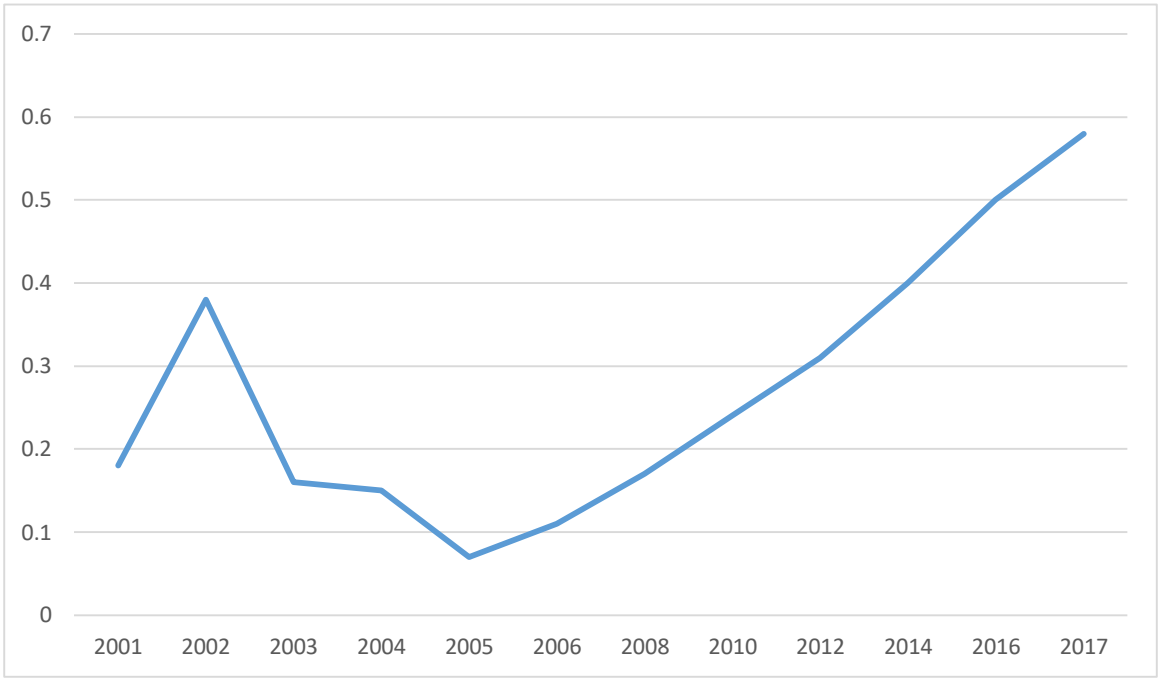

المصدر: ***واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر***، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 31 جانفي 2021، ص406.

نلاحظ من خلال النمحنى البياني نقص نفقات البحث والتطوير في الجزائر ورغم ارتفاعها بعد سنة 2005 إلا انها لم تتجاوز نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي

1. مناخ الاعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

إنّ اِهتمام الجزائر بالشركات الناشئة حديث خاصة بعد تراجع أسعار البترول ومحاولة الاتجاه نحو سياسة التنويع الاقتصادي المبنية أساسا على المؤسسة وكيفية خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل، الاتجاه نحو الابتكار وتشجيع خلق المؤسسات الناشئة يعتمد بشكل عام على عوامل مرتبطة بجوانب الاقتصاد الكلي (نظام حوكمة، وبيئة الاعمال المواتية، التمويل الكافي) وجزئية كافية (المهارات الإدارية والتكنولوجية المؤهلة).

نجاح وتطور الشركات الناجحة يعتمد على بيئة اعمال مواتية وان ضعف نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر عائد لعدة أسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الميزانية الموجهة للبحث العلمي في الجزائر لا تتعدى 1% من PIB.
- غياب سياسة واضحة تعنى بالابتكار بالاشتراك مع جميع الفاعلين سواء الدولة، المؤسسات خاصة او عمومية، الجامعة.
- ضعف العلاقة بين الجامعة مراكز البحوث والنسيج الاقتصادي.
- غياب احصائيات حول عدد المؤسسات الناشطة في الجزائر.
- صعوبة إيجاد التمويل الكافي للمشاريع الابتكارية للمؤسسات الناشئة في الجزائر
- غياب الإطار القانوني المنظم لعمل الشركات الناشئة في الجزائر.
- غياب النظام البيئي الخاص بالشركات الناشئة.

2. النظام التعليمي والكفاءات في الجزائر:

ان تحويل الأفكار الى مشاريع إبداعية ومؤسسات ناشئة يعتمد على توفر كفاءات سواء تكنولوجية او إدارية وهذا مرتبط أساسا بوجود نظام تعليمي منفتح على متطلبات سوق العمل. الابتكار مرتبط أساسا بعملية تثمين الكفاءات الموجودة وتوفر كفاءات يحتاجها السوق، ان الجامعة تعتبر المصدر الأساسي لنشر المعارف التكنولوجية والعلمية وإنتاج الكفاءات العلمية والإدارية. الجامعة الجزائرية منذ مدة طويلة انتهجت توجه اجتماعي بعيدا

عن دورها المحوري المرتبط بحاجيات السوق والاندماج الاقتصادي، كما ان مجمل الأبحاث التي تقام في الجامعة غير مرتبطة بالواقع الاقتصادي الجزائري. تعاني الجزائر من ضعف هياكل البحث، الانتاجات العلمية، عدد الباحثين بالإضافة الى التكوينات التي تتوفر عليها الجامعة الجزائرية غير متلائمة مع حاجيات ومتطلبات سوق العمل اما من ناحية التكوين فان الجامعة الجزائرية تأخرت في ادماج المقاولاتية كعنصر أساسي ومهم في عملية التكوين.[1]

ثالثا: مستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

يرى الخبير الاقتصادي، عبد الرحمن عية، ان الوزارات المنتدبة الجديدة ذات الطابع الاقتصادي، التي تم استحداثها في والتحول الذي تشهده الجزائر في طريق الإصلاح العميق انها تحمل مفهوما واحدا، خاصة المؤسسات الناشئة. واكد عية في تصريح ل السياسي ان مستقبل المؤسسات الناشئة يفرض على الوزارات الوصية التي تتشارك في الاشراف على هاته المؤسسات المرافقة الدقيقة المبنية على استراتيجية فعالة لإنجاح هذه المؤسسات وقصد القضاء على الإفلاس التي يتربص بها وإعادة بعثها من جديد ولإعادة الثقة لأصحابها من اجل ارتقائها لتصبح مؤسسة صغيرة. وقال الخبير الاقتصادي بخصوص الوزارات المنتدبة الجديدة، فيما يخص وزارة الحاضنات، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة فهي تحمل نفس المفهوم لمختلف المؤسسات الناشئة، معتبرا الأخيرة خطا غير منطقي وجب تداركه لتحسين مردودية المؤسسات بما يعود بالنفع على أصحابها وخدمة الاقتصاد الوطني. ودعا عية القائمين على هاته المؤسسات التي تعول عليها الدولة بنسبة كبيرة لتكون مساهما فعالا في تنويع الإقتصاد الوطني وخلق فرص عمل للشباب، مشيرا في السياق ان تخرج من القوقعة التي عاشتها خلال السنوات الماضية. وأوضح ذات المتحدث بخصوص التسمية الجديدة للوزارات المنتدبة انها ذات طابع اجتماعي أكثر منها اقتصادي، حيث طالب عية من

[1]- بسويح منى وآخرون، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص ص409، 410 ،411، 412.

أصحاب هذه المؤسسات التغير في أداءها والخدمة التي تقدمها الذي يأتي من تغيير الذهنيات حسبه، كما دعا للعمل على محاربة العراقيل الإدارية التي تواجه مستقبل المؤسسات الناشئة والصغيرة. من جهة أخرى، دعا الخبير الاقتصادي عية، وزير المالية عبد الرحمان راوية الى تهيئة الجو الملائم للمؤسسات الناشئة من اجل الرقي بها الى مصاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع استراتيجية تقوم على السرعة في دراسة الملفات ومنح القروض خاصة على مستوى البنوك حيث قال عية ان الوزير لم يوفق في السابق وعرف قطاع المالية في وقته تباطىء نوعا ما، مطالبا إياه بمرافقة هاته المؤسسات. هذا ويعلق أصحاب المؤسسات الناشئة امالا كبيرة على الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة لمعالجة كل الإشكالات التي تعترضهم في الميدان، حيث يتطلعون لإزالة العراقيل البيروقراطية وحل اشكال التجارة الإلكترونية، ولما لا تنظيم لقاء بين جميع أصحاب المؤسسات الناشئة للخروج بحلول ممكنة لتطوير عملها، بدورهم ثمن خبراء اقتصاديون استحداث وزارات منتدبة جديدة في حكومة الوزير الأول عبد العزيز جراد، مشددين على ضرورة رفعها لرهان القضاء على البيروقراطية ودعم المشاريع الشبانية وتطوير التجارة الخارجية[1].

المبحث الثاني: تحديات ونماذج المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر

أولا: مقومات نجاح الشركات الناشئة:

يعد انشاء مؤسسة جديدة خطوة في غاية الصعوبة والامر أكثر تعقيدا بالنسبة للشركات الناشئة التي ستتطلب تحقيق معدلات نمو متزايدة في أسواق غير معروفة او غير مستقرة، لذا كان لابد من توفير إطار شامل ومتكامل يسمح بالتفاعل الإيجابي بين الخصائص

[1]- بسويح منى، وآخرون، ***المرجع نفسه***، ص ص416، 417.

الفردية للمقاول والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تميز محيطه من اجل تذليل العقبات وتسهيل مسار انشاء الشركة الناشئة وجعل ذلك امرا ممكنا وقابلا للتحقيق. [1]

❖ **اهم العوامل التي تشكل مقومات ضرورية لنجاح الشركات الناشئة:**

- **"وجود الفكرة الإبداعية: نقطة الانطلاق الصحيحة:**

الابداع او الابتكار (والذي نقصد بهما نفس المفهوم هنا) هو أحد اهم عوامل المقاولاتية والشركات الناشئة بشكل خاص ويتجسد الابداع في "توليد الأفكار التي ينتج عنها فاعلية واستغلال أفضل للعالم" ويعني ذلك الاستغلال التجاري الناجح للأفكار الجديدة. فاستمرار الشركة الناشئة في النمو وتوسيع أسواقها والصمود امام المنافسة لا يمكن الا عن طريق الابداع والتجديد والاصالة في إيجاد توافقات وارتباطات جديدة بشكل مستمر لمختلف العوامل من اجل إيجاد منتج جديد مختلف عما يقدمه المنافسون ويكون من البدائل المفضلة للزبائن كونه يسمح بحل المشكلات بطرق جديدة وأكثر فاعلية.

بعبارة أخرى، الابداع هو خيار استراتيجي للشركات الناشئة فهو الذي يحدد وجود كيانها او زواله. يرتبط الابداع على "مزيج من القدرات والاستعدادات والخصائص الشخصية التي إذا ما وجدت بيئة مناسبة يمكن ان ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي الى منتجات اصلية ومفيدة سواء بالنسبة لخبرات الفرد السابقة او خيرات المؤسسة او المجتمع. ولهذا من اجل تحقيق هذا الابداع لابد من توفر بيئة مواتية (الثقافة) والشخص المناسب (سماته الشخصية). فالإبداع هو مهارة إنسانية قد تكون فطرية ولكن يمكن اكتسابها في ظل بيئة مشجعة مع وجود الخبرة والتعليم المناسبين.

[1] - محمد هاني، ***المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر***، ***مرجع سابق الذكر***، ص35.

في الجزائر تشير عدة عوامل الى ضعف الاصالة والابداع وهو ما يؤثر على ظهور الشركات الناشئة فنجد اغلب المشاريع المقاولاتية المستحدثة هي في الاغلب نشاطات تقليدية لعدة أسباب لعل ابرزها غياب استراتيجية وطنية فعالة لتثمين البحوث العلمية وتسويقها وهذا لضعف الانفاق على نشاطات البحث والتطوير من جهة وضعف البنية التحتية التي تسمح بتثمينها وتسويقها من جهة أخرى خاصة في مجال رأسمال المخاطرة والهندسة التسويقية للبحوث العلمية حيث تقريبا لا يوجد الا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية (ANVREDET) التي تتكفل بذلك بالإضافة الى بعض مراكز البحث والتطوير التي في الواقع لا تؤدي دورا كاملا في تعزيز الابتكار والابداع من حيث تجسيد البحوث العلمية في شكل منتجات وخدمات مسوقة.

من جانب اخر، انتشار ثقافة البحث عن الربح السريع والبحث عن القطاعات السهلة لدى افراد المجتمع اين يرغب اغلبيتهم محاكاة النشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التمييز عن المنافسين حيث يفضلون النشاط في القطاعات السهلة (العقارات والنقل بين المدن، تجارة المواد الغذائية، الخ) على حساب النشاطات التي تتطلب آجال أطول لتحقيق المردودية (الزراعة، الإنتاج، التكنولوجيا) مما يؤدي دائما الى تشبع السوق بمثل هذا النوع من النشاطات التقليدية التي تتميز عموما بالتخلف التكنولوجي وضعف النشاطات الإبداعية، الضعف المالي وكذا ضعف التسيير الاستراتيجي.

- **استحداث طرق تمويلية جديدة:** حيث انه غالبا لايتم اعتماد هذه الطرق في الدول النامية مثلما يتم ذلك في الدول المتقدمة كا قرض الايجار ، ورأس المال المخاطر، واستغلال حقوق الملكية كطرق تمويل[1]
- **التعليم والثقافة المقاولاتية:**

[1]مصطفى بورتان علي صولي، **"الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة"** ، مجلة دفاتر اقتصادية (العدد 01 ،المجلد 11 2020) ص 139

هي "المفهوم الذي يدل على انتشار اتجاه اجتماعي إيجابي نحو المغامرة الشخصية التجارية ويساعد ويدعم النشاط الريادي" يكتسب الافراد هذه القيم من العائلة، التعليم ومختلف مؤسسات المجتمع وبيئة الاعمال. الثقافة المقاولاتية تتطلب توفر:

ثقافة تدعو وتشجع على ممارسة المقاولاتية، وتحفز على تعليم المجتمع مبادئ المقاولاتية، وحكومة تدعم المقاولاتية من خلال سياستها التحفيزية.

فكلما كانت الثقافة المقاولاتية سائدة كلما ظهر افراد مقاولون أكثر بما فيهم مؤسسو الشركات الناشئة. من جانب اخر، تعتبر المقاولاتية كأداة لتغيير الثقافة في مرحلة ما ومن نظام اقتصادي موجه الى نظام اقتصادي حر اين استخدمت المقاولاتية كحل لبعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. أي ان المقاولاتية تتأثر وتؤثر في ثقافة المجتمع بمعنى آخر هناك تفاعل متبادل فيما بينهما مثلما هو الحال في الجزائر حيث ان نجاح المشاريع المقاولاتية ساهم في تغيير الثقافة نحو تشجيع المبادرات وإبراز المقاولاتية بما فيها الشركات الناشئة كمسار مهني مرغوب وممكن وما صاحبه في ذلك من تغيير إيجابي في الذهنيات والقيم نحو المقاولاتية.

وفي نفس الإطار، يؤثر التعليم بمختلف مستوياته على نجاح الشركات الناشئة باعتبار مؤسساته بما فيها الجامعة المكان الأنسب لضمان امدادات مستمرة من الافراد الذين يملكون أفكار جديدة، تكنولوجيات ومعارف جديدة مما سيؤدي الى خلق فرص اعمال جديدة قادرة على إطلاق مشاريع ابتكارية ناجحة، بالإضافة الى تلقين المهارات والتقنيات والسلوكيات التي يحتاجها المقاول لتأسيس وتسيير شركته الناشئة. بعبارة أخرى، يؤدي التعليم دورا محوريا في بث الثقافة وروح المقاولاتية، التأثير الإيجابي على سلوك المقاولين وتكوين المقاولين المستقبليين وكذا تقديم المقاولاتية كاختيار مهني ممكن وقيم. في السنوات الأخيرة تحاول الجزائر استدراك تأخرها في مجال التعليم المقاولاتي من خلال توفير عدة تخصصات

في هذا المجال على المستوى الجامعي بالإضافة الى احتضان عدة تظاهرات علمية ومبادرات لكنها تبقى حديثة ولا يمكن ملاحظة نتائجها الا على المدى المتوسط والطويل.

- **المقاول وسماته الشخصية:**

حيث يعتبر المقاول الفاعل الرئيسي في نجاح الشركة الناشئة لما له من صفات وسمات شخصية خاصة كالحاجة الى الإنجاز، المخاطرة، المبادرة والابتكار. هذه السمات يجب ان يعززها بمختلف المهارات اللازمة لقيادة شركته منها مهارات إدارية، اجتماعية، شخصية او مقاولاتية بحتة وهذا مهما كانت دوافعه للاتجاه نحو المقاولاتية إيجابية كانت ام سلبية.

حيث أن الملاحظ في الجزائر أن الاقتصاد الاشتراكي الذي عمر طويلا لازال راسخ في الذهنيات وهذا مايعتبر أمر معارض لنجاح المؤسسات الناشئة حيث على المقاول أن يتحلى بالروح الاستراتيجية والتسييرية والابتكارية ورجوعه دائما الى المتغيرات الزمنية والمكانية التي تسيير البيئة الاستثمارية والقدرة على مجارتها

- **المحيط و مناخ الاعمال:**

رغم الدور الأساسي للمقاول واهميته، الا ان نجاحه كثيرا ما يتوقف على مدى ملائمة محيطه وبيئة الاعمال التي ينشط فيها. فنجاح الشركات الناشئة يعتمد على توفير بيئة ملائمة تدعم الافراد الذين يملكون أفكار إبداعية واستعدادات وقدرات لتجسيدها على الواقع.

لطالما اعتبر مناخ الاعمال في الجزائر بالصعب والمثبط لإنشاء وتطوير المؤسسات لعدة أسباب تتعلق بالبيروقراطية من تعدد الإجراءات الإدارية دون احترام اجال تطبيقها، ثقل الضرائب، صعوبات التمويل وتوفير المعلومات والحصول على العقار الصناعي وانتشار الاقتصاد غير الرسمي فمثلا تشير بعض الدراسات ان 40 بالمئة من المقاولين يبحثون عن عقار صناعي وعادة تدوم رحلة البحث 5 سنوات في المعدل لإيجاد العقار المناسب وهذا بسبب غياب التوزيع العقلاني والتوازن الجهوي بالإضافة الى تعقيد الإجراءات الإدارية وتعدد

المتدخلين فيها ما يؤدي الى تشتت سلطة اتخاذ قرار منح العقار بين عدة هيئات فمشكل العقار هو في تسيير وليس في توفره حيث يوجد في الجزائر حوالي 72 منطقة صناعية و450 منطقة نشاط بالإضافة الى عدة مبادرات اتخذتها الدولة لحل مشكل العقار كإنشاء مشاتل المؤسسات، انشاء 100 محل في كل بلدية...الخ. وكلها عوامل تستنزف جهد المقاول ووقته وموارده وبالتالي تحد من نجاح الشركات الناشئة وغيرها من الأنشطة المقاولاتية."[1]

- **تسهيل الحصول على مصادر التمويل:**

حجم راس المال والتمويل الكافي في السنوات الثلاث الأولى هو ضمان لاستمرارية تطوير المؤسسة وحمايتها من الاحداث غير المتوقعة، فزيادة رأس المال المستثمر في البداية له تأثير إيجابي على بقاء المؤسسة، وكلما زادت الوسائل والمعدات لدى المؤسسة عند انطلاق نشاطها فهذا يزيد فرص بقائها لان تخصيص أكبر لرأس المال يسمح باستراتيجيات اقوى[2].

ثانيا: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

يواجه الاقتصاد الجزائري مشاكل وصعوبات في عدة مجالات، خاصة من الناحية التقنية فيما يخص تطور المعاملات المالية والبنكية، او الجانب القانوني في عدم وجود اطر قانونية واضحة وشاملة للمؤسسات الناشئة وطرق سيرها.

في هذا الجزء سنحاول التطرق الى أبرز المشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة الجزائرية ورواد الاعمال على حد سواء، وحتى يكون الطرح أكثر استهدافا

[1] - محمد هاني، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص ص35، 36، 37،38.

[2]- ياسين تليلي، أحمد رمزي سياغ، ***دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزار: دراسة حالة لولاية ورقلة***، مجلة الباحث، العدد 20(01) /2020 ، ص 781.

لهذه التحديات، سيتم تقسيمها الى سبعة مجالات رئيسية، يندرج تحت كل منها التحديات الثانوية التي تعبر بشكل أكبر عن ذلك المجال وترتبط به.

1- تحديات الثقافة والوعي:

أ- تعد الثقافة الجزائرية سببا في تكييف الافراد للنظر بازدراء الى الفشل، كما ان الافراد غالبا ما يقدمون آرائهم حول الإخفاقات لكن نادرا ما يشجعون على تقبلها وتجاوزها. ان ريادة الاعمال تدور غالبا حول الفشل والتعلم من هذه الإخفاقات والبدء من جديد. ويتعين على الافراد تقبل الإخفاقات وفكرة الفرص الثانية.

ب- الافراد غالبا ما يكونوا غير واعين بكيفية مساهمة المؤسسات الناشئة في النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، والمساهمة في التنمية الاجتماعية.

ت- إشكالية خلق الوعي في الأسواق حيث تفشل المؤسسات الناشئة بسبب عدم الانتباه الى القيود في الأسواق فتزيد حدة الصعوبات عند طرح منتوج جديد متفرد قد يتعرض لإخفاق سوقي، فضلا عن حساسية المستهلكين الجزائريين للأسعار، وعدم استعدادهم للدفع مقابل المنتوجات والخدمات رغم انها تطلبت ابداعا.

ث- بالنسبة الى العديد من طالبي العمل فان الانضمام الى مؤسسة ناشئة ليس بالخيار الوظيفي الجذاب، وذلك بسبب الخطر الكامن في فشل المؤسسة الناشئة، فالغالبية تفضل العمل لصالح المؤسسات الكبرى، التي تعد بوظائف أكثر استقرارا. فضلا عن ان المؤسسات الناشئة نادرا ما يمكن ان تنافس المؤسسات الكبرى في هياكل الأجور والتعويضات التي تقدمها.[1]

ج- التخلف الفكري وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال العالمية.[2]

[1]- بن سفيان الزهراء، العوطي حسين نصر الدين، ***المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر***، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03 (2020)، 31 جانفي 2021، ص316، 317.

[2]- رمضاني مروة، بوقرة كريمة، ***تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر-(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)***، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03(2020)، 31 جانفي 2021، ص287.

2- التحديات الاجتماعية:

أ- افتقار مقاولي المؤسسات الناشئة الى الارشاد والتوجيه والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لفشلهم. ومن العوامل الهامة وراء حالات الفشل والنمو البطيء لبعض المؤسسات هو الافتقار للتوجيه الجيد، لاسيما من حيث المعرفة. فمعظم المؤسسات الناشئة تمتلك أفكارا او منتوجات رائعة ولكن ليس لديها الخبرة الكافية في الصناعة والاعمال والسوق لإيصال منتوجاتها الى السوق وهذا المثال هو دليل على ان الفكرة الرائعة لا تعمل الا إذا تم تنفيذها على الفور، وبالتالي فان الافتقار الى التوجيه والإرشاد المناسبة هو أكبر تحد يمكن ان يكتب النهاية لفكرة جيدة.

ب- إشكالية هيكل الأسواق الجزائرية التي تعتبر أسواق غير منظمة ومجزأة الى حد كبير مما يخلق حاجزا امام المؤسسات الناشئة لتحقيق النجاح فضلا عن غياب استراتيجية فعالة للعلامة التجارية المحددة لهوية المؤسسة الناشئة مما يعيق وتيرة النمو.

ت- سلوك المستهلك الجزائري الذي يتغير بتغير المنطقة التي يقطن فيها وفي المنطقة ذاتها لعدة اعتبارات، الامر الذي يجعل من الصعب على المؤسسات الناشئة ان تخلق استراتيجية تجارية او استراتيجية سوق لمنتوجاتها او خدماتها. فاغلب المؤسسات الناشئة تعاني عموما من الركود والانغلاق التدريجي.

ث- الموقع يقصد به موقع اعمال المؤسسات الناشئة الذي يعد من المشاكل البارزة لكون الجزائر بلدا متنوع الثقافات والاذواق، وبالتالي قد لا يكون كل منتج موضع ترحيب بنفس القدر في كل منطقة.[1]

ج- تخلف الإنتاجية وعدم مطابقة المعايير الدولية مما يجعل من المنتج الجزائري عاجزا من دخول الأسواق الكبرى نظرا لضعف التنافسية.[2]

[1]- بن سفيان الزهراء، العوطي حسين نصر الدين، ***مرجع سابق الذكر***، ص318.
[2]- رمضاني مروة، بوقرة كريمة، ***مرجع سابق الذكر***، ص287.

3- التحديات التكنولوجية:

أ- البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتي أصبحت حاجة ماسة للمؤسسات الجزائرية للعدد المتزايد من المستهلكين عبر الانترنت، ليترتب عنها ضرورة تدريب المؤسسات الناشئة الجديدة لموظفيها وتمكينهم من التعامل مع معلومات الزبائن المهمة بطريقة آلية.

ب- غياب التكنولوجيا المالية والتي تعد من أبرز ظواهر الاقتصاد الرقمي، والتي تقدم تشكيلة متميزة من الخدمات في الجانب المالي اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة، الا ان غياب البنية التكنولوجية الملائمة والتشريعات المواكبة لهذه التطورات، تحول دون استفادة هذه المؤسسات من هذه الخدمات ولعل أبرزها العمولات الرقمية، تحويل الأموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروات وإدارة المخاطر.

ت- افتقار سوق العمل الى اليد العاملة العالية المهارة والتخصص، القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الجديدة خاصة مع التوجهات الحديثة في الصناعة، حيث لا يتوقف الامر عند الابداع بل التكنولوجيات الجديدة تفرض على المؤسسات الناشئة ابتكار جديد يتفوق على الابتكارات الموجودة في السوق، مما قد يسفر عن تحدي أكبر يتمثل في الحاجة الى إعادة اختراع المؤسسة الناشئة لنفسها باستمرار لتظل قادرة على تلبية توقعات الزبائن وتجاوزها وهنا يحقق التميز والسبق والريادة.

ث- الامن الالكتروني فمعظم المؤسسات الناشئة تمتلك نموذج اعمال B2B (مؤسسة لمؤسسة) وهنا قد ترتفع المخاطر الالكترونية لأنها لا تدرك المخاطر المحتملة التي قد تنشا بالنسبة لها. خاصة مع عدم وجود خطط بديلة للحفاظ على مركز البيانات لضمان استمرارية عمل المؤسسة الناشئة.

4- التحديات المالية:

أ- يمثل الحصول على التمويل الكافي لدعم المؤسسة الناشئة خلال مختلف مراحل دورة حياتها، أكبر تحدي يواجه رواد الاعمال، فبناء مؤسسة من الصفر وولوجها الى عالم

اعمال يشهد منافسة شرسة وتغيرات دورية والاستمرار فيه يتطلب تحسينات مستقرة، وتطوير لكافة مواردها، وهو ما يعني نفقات كبيرة ومستمرة.[1]

ب- ضعف التمويل ونقص راس المال المغامر للاستثمار. [2]

ت- "عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة التي تتصف غالبا بانخفاض حجم أصولها الرأسمالية، وتمثل هذه الأصول عادة الضمانات التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمان، وعادة ما تتجاوز احتياجات تمويل المؤسسة الناشئة قيمة هذه الأصول نظرا لحاجة المشروع الى راس مال عامل بصورة دورية مما يحول دون حصولها على التمويل الكافي.

ث- القروض الربوية وصيغها ونسب فوائدها وان قلت، تمنع رواد الاعمال من الاستفادة من القروض التي تقدمها الدولة ومؤسسات التمويل من اجل انشاء مؤسساتهم الخاصة، لأنها تخالف تعاليم الدين الإسلامي الذي يحرم الربا.

ج- غياب عنصر الثقة بين مؤسسات التمويل والمؤسسات الناشئة، فالثقة تعتبر من اهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل والتي تتحدد من خلال القوائم المالية وحجم السيولة ومدى اعتماد المشروع على القروض والمقدرة الإنتاجية للمشروع والشكل القانوني والسمعة الائتمانية للقائمين عليه ومستوى الإدارة. فالمشروع الصغير يفتقد الى العديد من العوامل التي من شانها اكتساب ثقة مؤسسات التمويل، وبالتالي فان العلاقة بين هذه المؤسسات والمشروع الصغير يشوبها الحذر الشديد.

[1]- بن سفيان الزهراء، العوطي حسين نصر الدين، ***مرجع سابق الذكر***، ص319.
[2]- رمضاني مروة، بوقرة كريمة، ***مرجع سابق الذكر***، ص287.

ح- التطور على أساس التمويل حيث اضحى التمويل الضخم والاعلانات الضخمة من الماضي، فالان اصبح تركيز المستثمر ورائد الاعمال ينصب على نحو اكثر وعيا على الابداع وكفاءة رأس المال ورضا الزبون.

خ- ضعف الأطر القانونية الخاصة بتمويل المؤسسات الناشئة، كيفيته وشروطه، وخاصة ما تعلق بصناعة رأس المال المخاطر، والذي يمثل صيغة مهمة من صيغ تمويل المؤسسات الناشئة.

د- صعوبة تحضير دراسة الجدوى وهذا نظرا لعدم توافر المعلومات والبيانات من جهة، وارتفاع تكلفة اعدادها من جهة أخرى، حيث يعمل الكثير منها في القطاع غير الرسمي وغياب الدفاتر المحاسبية والميزانيات والتصريحات الضريبية مما يزيد من مخاطر العمل معها.

ذ- الفجوة بين معدل الانفاق والايرادات فنظرا للمنافسة المتزايدة من جانب الاقران سواء من المؤسسات الكبيرة او الصغيرة، يصبح من الضروري ان تقوم المؤسسات الناشئة بزيادة حجم الاعمال التجارية ويتطلب ذلك تمويلا خارجيا للاستدامة النمو في السوق.

ر- نقص خبرة المؤسسات الناشئة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر

ز- أحد سمات المؤسسات الكبيرة، وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال، وذلك نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية.

س- صعوبة تقديم منتوجات وخدمات بأسعار منخفضة والذي غالبا ما يكون على حساب الجودة، ووجود قصور من النواحي الإدارية والتنظيمية للمقاولين القائمين على المؤسسات الناشئة.

5- التحديات التنظيمية:

أ- تعدد الهيئات التي تمنح التصاريح، فغالبا ما يضطر أصحاب المؤسسات الناشئة الى طلب العديد من التصاريح من مصالح مختلفة، وهو ما يعرقل بشكل كبير بدأ نشاطهم".[1]

ب- حداثة ومحدودية فكرة انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر.[2]

ت- البيروقراطية وهي من أكبر المشاكل التي يعاني منها المواطنين بشكل عام وأصحاب المؤسسات الناشئة بشكل خاص، ومن مظاهرها طول معالجة الملفات على مستوى مختلف المصالح، تعقد الملفات الإدارية المطلوبة لاستخراج التصاريح والأوراق الإدارية اللازمة لبدا النشاط.

ث- نقص الأطر القانونية المعرفة والمنظمة للمؤسسات الناشئة ونشاطها وعدم وضوحها وافتقارها للمرونة.

ج- الغياب التام لمراكز البيانات الخاصة والعامة لان توفر البيانات والمعلومات حول الأسواق وكل ما يتعلق بالأنشطة التجارية والمستهلكين، امر أساسي سواء للمؤسسات الناشئة الناشطة لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة وبقائها على علم بكل ما يخص بيئتها الخارجية والتأقلم معها، او بالنسبة للمؤسسات الراغبة في دخول غمار المنافسة، لان ذلك يقلل من نسبة المجهول لديها لتكون على دراية بأوضاع ذلك القطاع وخصائص المستهلكين المحتملين، وتحديد قدرتها على المنافسة وبالتالي تقريرها الاستثمار من عدمه.

ح- صعوبة الولوج الى اليات ومراكز الدعم كحاضنات الاعمال، مراكز التسهيل، المسرعات... والتي تلعب دور هام في حياة المؤسسة الناشئة.

---

[1]- بن سفيان الزهراء، العوطي حسين نصر الدين، ***مرجع سابق الذكر***، ص320،319.

[2]- رمضاني مروة، بوقرة كريمة، ***مرجع سابق الذكر***، ص286.

6- **تحديات الموارد البشرية:** ان إيجاد وتوظيف المواهب بالمهارات المناسبة التي تضاهي توقعات الزبائن المتنامية هو أحد أكبر التحديات، وبصرف النظر عن رائد الاعمال، فالمؤسسات الناشئة عادة ما تبدأ بفريق يتألف من أعضاء موثوق بهم مع مجموعات مهارات تكميلية، وعادة ما يكون كل عضو متخصصا في مجال معين من العمليات. وقد يؤدي الفشل في الحصول على فريق جيد في بعض الأحيان الى فشل المؤسسة الناشئة. لذا فان توظيف المواهب العالية الجودة والاحتفاظ بها، وخاصة في مجالات الإنتاج والتكنولوجيا يظل يشكل تحديا رئيسيا. فضلا على ان العديد من طالبي العمل لا يملكون المهارات الكافية، ويرجع ذلك الى وجود فجوة بين المعرفة التي يتم تدريسها للطلاب في الجامعات والمعرفة المطلوبة للوظائف، وخاصة في القطاعات حيث تتغير التكنولوجيات بوتيرة سريعة.[1] وكذا ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن ارض الواقع[2]. ولأنهم لا يملكون الوعي الكافي باحتياجات الصناعة، فان الخريجين الجدد لا يكونون عادة قابلين للتوظيف منذ البداية. ونتيجة لهذا عندما يتم توظيفهم فالمؤسسة تضطر الى استثمار قدر كبير من الوقت والتكلفة لتدريبهم.

7- **تحديات الاستدامة:**

أ- صعوبة مواكبة متطلبات التنمية المستدامة نظرا لما تتطلبه من توفير طاقات مادية وبشرية وتكنولوجية لتحقيقها في ارض الواقع.

ب- عدم الوعي ونقص معرفة المقاولون ورواد الاعمال بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفيات تحقيقها وتجسيدها على ارض الواقع من خلال تبنيهم للمسؤولية الاجتماعية

[1]- بن سفيان الزهراء، العوطي حسين نصر الدين، ***مرجع سابق الذكر***، ص321.
[2]- رمضاني مروة، بوقرة كريمة، ***مرجع سابق الذكر***، ص287.

التي كثيرا ما تجهل مواضيعها وقضاياها لترهب بالتبرعات والرعاية الرياضية او الثقافية والسياسية.

ت- نقص الحملات التوعوية والدورات التكوينية والتأطير في جانب التنمية المستدامة سواء للمقاولين المبادرين بإنشاء مؤسسات ناشئة او لمختلف أصحاب المصالح المؤثرين بشكل مباشر او غير مباشر على نشاط المؤسسة الناشئة وديمومته.

ث- التكلفة العالية للتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج باستعمال الطاقات النظيفة والبديلة ونقص اليد العاملة المؤهلة لاستخدامها ومحدودية الموارد على كافة الأصعدة البشرية والمادية والمالية...الخ[1].

المطلب الثاني: نماذج عن المؤسسات الناشئة في الجزائر والعالم العربي

أولا: الشركات الناشئة الجزائرية الأكثر رواجا:(حسب موقع startup ranking)

_ احتل موقع siamois QCMالمرتبة الأولى وهو عبارة عن منصة تدريب الكترونية لطلاب الطب الجزائريين. فهي تساعدهم على ان يكونوا أكثر تنظيما.

_ اما المرتبة الثانية فقد عادت لموقع batolis وهو موقع بيع الكتروني جزائري تم إنشاؤه في 2015 بواسطة sarl mams bros

_ وعادت المرتبة الثالثة ل sekoir وهي عبارة عن منصة لتبادل الأموال. تركز على توفير حلول لتحويل أموال امنة ومأمونة. وجلب تحويل الأموال الى أصولها من نظير الى نظير.

[1]- بن سفيان الزهراء، العوطي حسين نصر الدين، ***المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر***، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03 (2020)، 31 جانفي 2021، ص ص316-322 .

_ اما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب Yassirحيث تم انشائها لبناء علاقات مفيدة بين مقدمي الخدمات وعملائهم المحتملين في مختلف المجالات من النقل والصحة والأغذية والخدمات اللوجستية...

_ وعادت المرتبة الخامسة الى zawwali وهو تطبيق يمكن من ربط المستخدمين ببائعي التجزئة بأفضل سعر حيث يوفر فهرسا غنيا بالمراجع والخدمات عالية الجودة.[1]

- شركات جزائرية أخرى:

_ شركة تارك غراف: وقد افتكت هذه الشركة الجائزة الأولى في الابتكار للصحة الالكترونية لمعرض اوفيسين اكسبو بمراكش.

_ واد كنيسouedkniss: وهي شركة رائدة في مجال الإعلانات المبوبة.

_ شركة كايمو: وهي شركة تنشط في مجال التجارة الالكترونية.

_ اشريلي Echrily: وهو موقع لشراء وتوصيل البقوليات والمواد الغذائية.[2]

ثانيا: نماذج لشركات عربية ناجحة:

1- شركة فتشر للطرود الذكية: هي شركة ناشئة تختص في خدمات الشحن، أسست في عام 2012 حيث اجتمع ثلاثي رواد الاعمال: ادريس الرفاعي وعمر يغمور وجوي عجلوني على هدف واحد وهو تأسيس شركة ناشئة تعمل في مجال تيسير عمليات شحن الطرود والطلبات عبر استخدام تطبيق يتم تحميله على الهواتف الذكية، هذه الفكرة جاءت بالأساس بسبب رصد ثغرة واضحة في أنظمة توصيل البريد حول العالم، مما جعلها منفذا ممتازا لعمل مشروع ريادي يحقق نجاحا كبيرا في المنطقة،

---

[1]- نسرين محفوف، ***حسب موقع startup Ranking... هذا ترتيب الشركات الناشئة الأكثر رواجا في الجزائر***، متاح على الرابط التالي: https://www.ennaharonline.com/ ، لوحظ يوم 20ماي2022 على الساعة 22:04.

[2]- خالد خ، ***الشركات الناشئة في الجزائر إجابة لكل تساؤلاتك***، متاح على الرابط التالي: https://teyssir.com/ لوحظ يوم 20 ماي2022 على الساعة 22:02.

حيث كانت فكرة المشروع تركز بشكل كامل على التبسيط، لا داعي للدخول في عملية انتظار طويلة ثم تواصل بين شركة الشحن ومندوبي التوصيل من ناحية ولبن العميل من ناحية أخرى عبر الهاتف لتحديد العنوان، أي ان التطبيق يهيئ كل أدوات تسليم وارسال الطرود وتحديد العناوين بدقة عبر الخرائط، وتوصيل الطلبات الى العملاء مباشرة بغض النظر عن أماكن وجودهم ودون الحاجة الى اجراء اتصالات هاتفية، حيث تتجلى اهم نجاحات هذه الشركة فيما يلي:

- بعد عام واحد من إطلاق شركة "فتشر" وبقدوم عام 2013 حصلت الشركة على اول تمويل لها بقيمة 1.5 مليون دولار.
- استطاعت الشركة بحلول عام 2015 من الحصول على استثمار كبير قيمته 11 مليون دولار من "وادي السيليكون " ومن عدة مستثمرين اهمهم NEA و "فينشرز موبايلي".
- في عام 2016 أطلقت الشركة خدمة "Sellr" التي تتيح للمستخدمين بيع منتجاتهم ومشغلاتهم الحرفية بسهولة عبر الانترنت.
- بقدوم عام 2017 ارتفع عدد المستثمرين في الشركة الى 13 مستثمر، بإجمالي استثمارات قدرت بنحو 52 مليون دولار بحسب "فوربس" لأفضل 100 شركة عربية ناشئة لهذا العام.
- اليوم تجاوز فريق عمل الشركة نحو الالف موظف وتقوم بعمل توسعات كبرى في منطقة الخليج ومصر، وتعتزم المزيد من التوسعات في أسواق الشرق الأوسط وافريقيا.[1]

2- شركة انغامي: منصة رقمية لبنانية للموسيقى، تاسست عام 2011 على يد كل من رائد الاعمال ايلي حبيب وايدي مارون في عام 2011 كاول منصة الكترونية للموسيقى العربية.[1]

[1]- خالد خ، ***مرجع سابق الذكر***.

3- شركة هوليداي مي(Holiday Me) للسفر والسياحة: مي بوابة سفر الكتروني متكاملة، شركة ناشئة تأسست على يد رائد الاعمال الهندي غيت بهالا، وديغ فيجاي براتاب، ورائد الاعمال السعودي منصور بن ماضي، وبدأت اعمالها في منطقة الشرق الأوسط في عام 2014 حيث تستهدف دعم وسائل السفر والسياحة من والى دول الخليج، وعلى رأسها كل من الامارات والسعودية، ومن اكثر بوابات السفر الالكترونية نموا في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، وتوفر مجموعة حلول وحقائب متنوعة للسفر، خصوصا مع انفتاح السعودية على مفاهيم سياحية اكبر تنفيذا لرؤية 2030 التي تستهدف فتح الأبواب لمختلف أنواع السياحة والترفيه جنبا الى جنب مع السياحة الدينية، مما يجعل المنطقة ككل على اعتاب حركة سفر وتنقل وسياحة اكبر في السنوات التالية، الامر الذي يدعم بدوره حركة تأسيس بوابات السفر والسياحة الالكترونية.

هذا الاتجاه كان سببا في حصول الشركة على دعم تمويلي كبير على مدار السنوات الثلاثة التي تلت تأسيسها وبدء نشاطها في منطقة الشرق الأوسط، حيث استطاعت الشركة تأمين تمويل اولي من مجموعة «الصانع القابضة" بقيمة 4ملايين دولار في نفس سنة تأسيسها، ومن ثم توالت الجولات التمويلية ليصل اجمالي التمويل التي حصلت عليه الشركة حتى الان 24 مليون دولار من أكثر من مستثمر، على رأسها مجموعة "الصانع" ومؤسسة "اكسيل بارتنرز" ومجموعة" C&F"وغيرها من مؤسسات الاستثمار والتمويل، الشركة مقرها الامارات ولديها مكاتب في السعودية والهند وتجاوز عدد موظفيها حاليا 85 موظف موزعين على كافة مكاتبها.

4- شركة باي تابس للخدمات مالية الكترونية:

[1]- عماد أبو الفتوح، اقوى 10 شركات عربية ناشئة في 2017، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/midan لوحظ يوم 3 جوان 2022 على الساعة 20:43.

شركة ناشئة تأسست في عام 2014 بواسطة رائد الاعمال السعودي عبد العزيز فهد الجوف بهدف تقديم خدمات للدفع الالكتروني عبر الانترنت بتسهيلات وسرعة كبيرة ملائمة لعمليات الدفع الرقمي المتنامية في السعودية والخليج، على خطى شركة "باي بال"

(PAY PAL) العالمية للخدمات الالكترونية، حيث حققت عدة نجاحات في الآونة الأخيرة أهمها :

- الشركة بدأت اعمالها بتمويل ذاتي من مؤسسها ثم حصلت على تمويل كبير من مؤسسة "واعد" الذراع الاستثماري لشركة "أرامكو" السعودية بالاستثمار فيها، ليصل اجمالي تمويل الشركة الى 20 مليون دولار.
- استطاعت "باي تابس" الحصول على العديد من المعاملات مع عدد من الشركات والبنوك والمؤسسات بعد استثمار أرامكو، وتمكنت من افتتاح عدد من المكاتب الإقليمية والعالمية خارج السعودية في البحرين والامارات والهند.
- حازت "باي تابس" المركز الأول في تصنيف "فوربس الشرق الأوسط" لأفضل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية لعام 2016 متقدمة عدة مراكز عن عام 2015 الذي كانت فيه الشركة ضمن العشرة الأوائل أيضا، ثم جاء عام 2017 لتحتل الشركة المركز الرابع في قائمة "فوربس" لأقوى 100 شركة عربية ناشئة.[1]

5- شركة "ذا لاكشري كلوزيت« The Luxury Closet»: تأسست كمتجر الكتروني متخصص في بيع وشراء المنتجات والبضائع الشخصية الفاخرة سواء الجديد منها او المستعمل، بواسطة رائد الاعمال كونال كابور في دولة الامارات العربية المتحدة بين عامي 2011 و2012.[2]

6- فيزيتا للخدمات طبية الكترونية: شركة ناشئة ريادية مصرية على غرار منصة ZocDOC الامريكية، تم تصنيفها باعتبارها خامس أفضل شركة ناشئة في مصر

[1]- خالد خ، ***مرجع سابق الذكر***.
[2]- عماد أبو الفتوح، ***مرجع سابق الذكر***.

في ترتيب "فوريس" للشركات الناشئة المصرية لعام 2016، وأيضا جاءت في قائمة أفضل 100 شركة عربية تساهم في الثورة الصناعية، حيث احتلت هذا العام المركز الخامس لقائمة "فوريس" لأفضل 100 شركة عربية ناشئة.

انطلقت فيزيتا في عام 2012 بواسطة امير برسوم واحمد بدر، الأول كان يشتغل منصب مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لشركة "استرازينيكا" للأدوية، والثاني يعمل متخصصا في تقنية المعلومات، وخلال سنوات بسيطة استطاعت الشركة ان تحقق نقلة نوعية كبيرة في عالم الخدمات الصحية في مصر.

نشاط الشركة هو تطبيق على الهواتف الذكية يعمل كمنصة لمجموعة من أفضل الأطباء في مصر في مختلف المحافظات تشما كافة التخصصات الطبية، يمكن الحجز من خلال التطبيق عن بعد، وإتاحة الفرصة للمرضى لكتابة تقييماتهم للأطباء، وأيضا تقليل فترة انتظار المرضى في العيادات المختلفة والاهم معرفة اجرة الطبيب قبل الذهاب اليه –الفيزيتا هي اجرة الطبيب كما هو شائع في اللهجة المصرية.

خلال خمس سنوات من بداية انطلاقها استطاعت "فيزيتا" ان تجمع حصصا تمويلية على مراحل مختلفة بواسطة عدد من المستثمرين الإقليميين والدوليين، رفع من اجمالي استثماراتها الى نحو 11 مليون دولار، الامر الذي ساعد الشركة في بدء تدشين حملة توسع خارج مصر واستهداف أسواق أخرى مثل الأردن ولبنان والخليج.[1]

[1]- رمضاني مروة، بوقرة كريمة، ***تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر-(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)***، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03(2020)، 31 جانفي 2021، ص ص281- 284

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة يتضح لنا ان الاقتصاد الجزائري يعاني من الهشاشة والضعف والتقلب على حسب تقلبات أسعار النفط، ولهذا تحاول الجزائر تحسين بنية الهيكل الإنتاجي ورفع معدل النمو. اذ حاولنا من خلال هذه الدراسة "سياسة التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من التبعية للقطاع الريعي 2010-2021" ان نقف على الواقع الاقتصادي والتحديات التي تواجهه، وأيضا الآفاق التي كانت مرسومة للتنمية منذ2010، والمناخ الاستثماري الملائم، هكذا حتى تكون لدينا الأرضية اللازمة لفهم سياسة التنويع الاقتصادي وقطاع المؤسسات الناشئة.

التحقق من الفرضيات :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وانطلاقا من الفرضيات التي طرحناها

• **الفرضية الأولى:** يمكن ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات(الغاز) كمصدر أساسي ورئيسي للدخل الوطني، قد تحققت من حيث النسب المرتفعة لصادرات المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى ومن حيث المساهمة الضئيلة للقطاعات الاخرى.

•**الفرضية الثانية:** اتخذت الجزائر عدة إجراءات من اجل التنويع الاقتصادي، كتفعيل دور المؤسسات الناشئة، وإطلاق عدة مشاريع في قطاعات متعددة، تحققت نسبيا من حيث مجهودات الدولة، لكن لم تظهر فعاليتها بالشكل المطلوب لتحقيق ذلك التنويع .

الفرضية الثالثة: يواجه قطاع المؤسسات الناشئة عدة تحديات منها التنظيمية والاجتماعية والثقافية لكسر حاجز النموذج الريعي، حيث نلاحظ ذلك من خلال صعوبة تطبيقها على أرض الواقع ومن خلال الدرسات السابقة للموضوع .

خاتمة

النتائج:

- بعد التخصيص المالي الكبير للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، والنتائج الإيجابية النسبية التي حققها الا انه لم يستطع تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي وبالخصوص في شقه الصناعي.
- ارتباط الموازنة العامة بقطاع المحروقات.
- التأثير الكبير للأزمة المالية سنة 2014 على الدول الريعية كالجزائر.
- تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.
- محاولة الدولة الجزائرية لفتح الباب امام الاستثمار الأجنبي والوطني ودعم روح المبادرة من خلال قانون الاستثمار الجديد.
- دعم المؤسسات الناشئة والمصغرة من خلال مشروع انشاء مجلس وطني للابتكار.
- استحداث وزارتين منتدبتين لقطاع المؤسسات الناشئة وقطاع المؤسسات المصغرة.

التوصيات

- الاهتمام بالتنويع الاقتصادي المدروس الخاضع لدراسة مراكز البحث والتطوير.
- الاعتماد على التخطيط الواقعي عن طريق استخدام المناهج الكمية لتفادي الأخطاء النظرية.
- تفعيل دور القطاع الخاص الى جانب القطاع العمومي، عن طريق المؤسسات الناشئة والمصغرة.
- الانفتاح على أسواق خارجية جديدة كالاسواق الافريقية.
- الاهتمام بالصناعات الغذائية وفق المعايير العالمية.
- التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة.
- تفعيل الأنشطة الاقتصادية المستدامة.
- دعم ومراقبة وتقويم المؤسسات المصغرة، وفتح مجال التصدير لها.

خاتمة

قـــائـمـة المصادر والـمـراجِـــــع

قائمة المصادر و المراجع:

- **الكُـتُـــــب:**

1- أمير سليمان مصطفى أبو قرون، ***مبادئ الاقتصاد*** (السودان: د د ن، الطبعة الاولى، 2019).

2- ميشيل تودارو ، ***التنمية الاقتصادية*** ، (المملكة العربية السعودية ، دار المريخ ، الطبعة الانجليزية، 2006) .

- **المذكرات الجامعية:**

1- البحري ملاحي ، ***تأثير الازمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري***، رسالة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اِقتصاد سياسي، (جامعة ام البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2016 – 2017).

2- بن الشيخ الحسين جويد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، ***دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*** –دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة–، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2020/2019.

3- كمال أم الخيوط، نجم الدين حملاوي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، ***آليات تمويل الشركات الناشئة***، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2021/2020.

4- هجيرة عبد الجليل ، ***العوامل المؤثرة في تنافسية الإقتصاد الجزائري***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره غير منشورة (جامعة تلمسان : كلية العلوم الاقتصاية والتسيير، 2017/2016).

- **المقالات العلمية "المجلات، المداخلات والمحاضرات":**

1- خاطر اسمهان ، خاطر طارق ،*" تحديات الانتقال الى الاقتصاد الأخضر وتطوير الطاقات المتجددة"* ، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة ، (مجلد 6 ، العدد 1 ،05 جوان 2019).

2- آسيا الطويل وآخرون، ***تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة(كوفيد 19) دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي*** ، 2021 /2021/09– **Les Cahiers du Cread –Vol. 37 – n° 03**.

3- بدرانية حورية، بن حمادي عبد القادر، ***حاضنات الاعمال في الجزائر: بين التحديات والرهانات Business Incubators In Alegria: challenges and issues***، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 02، 15 سبتمبر 2020.

4- بن سفيان الزهراء، العوطي حسين نصر الدين، ***المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر***، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03 (2020)، 31 جانفي 2021،

5- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، ***دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر***، حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، 30 ديسمبر 2020.

6- رفيقة صباغ، *"التنويع الاقتصادي : استراتيجية الجزائر لما بعد البترول"* مجلة أوراق اقتصادية، مجلد 04، العدد 01، جوان 2020.

7- صباح ترغيني ، ***المؤسسات الناشئة STARTUPS***، محاضرة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر: مالية وتجارة دولية + محاسبة وتدقيق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021/2020.

8- صلاح الدين بولعراس، ***الاقتصاد الجزائري في ظل التدعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الأنية والمواكبة البعدية***، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد(20)، العدد(الخاص حول الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا) (سبتمبر 2020).

9- علي سماي، ***دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010.

10- علي طالم، فيلالي بومدين، ***"إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر***"، مجلة التنمية والاقتصاد، العدد 06 (جوان 2016).

11- مبارك بلالطة، ***حاضنات الأعمال في الجزائر***، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة.

12- محمد ميلود قاسمي، فاتح جاري، ***الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي أو الإرتهان لتقلبات أسعار البترول***، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد: 03 ، عدد 02 ، السنة 2020.

13- محمد هاني، ***المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر***، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي-حالة منطقة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج-البويرة.

14- مروة رمضاني ، كريمة بوقرة ، ***تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر-(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)***، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03(2020)، 31 جانفي 2021.

15- منى بسويح وآخرون، ***واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر***، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 31 جانفي 2021.

16- هارون العشي ، عبد المنعم حجيرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسير، ***مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة***، ع 2، جوان 2015.

17- - ياسين تليلي، أحمد رمزي سياغ، ***دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزار: دراسة حالة لولاية ورقلة،*** مجلة الباحث، العدد 20(01) /2020.

18- بورتان مصطفى، صولي علي، **لاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة**، مجلة دفاتر اقتصادية العدد 01 ،المجلد 11،(2020)

- **المواقع الإلكترونية:**

1- جلول ياسين بن الحاج ، ***تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري***، متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19391 ، لوحظ يوم 15 ماي 2022 على الساعة 22:14.

2- حسان شوشاوي، ***مؤسسات ناشئة.. لمواجهة بعبع الريع***، متاح على الرابط التالي: https://africanews.dz/890-2/ ، لوحظ يوم 3 جوان 2022 على الساعة 14:00.

3- خالد خ، ***الشركات الناشئة في الجزائر إجابة لكل تساؤلاتك***، متاح على الرابط التالي: https://teyssir.com/ لوحظ يوم 20 ماي2022 على الساعة 22:02.

4- ***صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: 390 مستفيد لحد الآن من الدعم المالي***، متاح على الرابط التالي:https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5740 ، لوحظ يوم 3 جوان 2022 على الساعة 15:36.

5- فيصل الطيب، ***بيان الاجتماع الخاص لمجلس الوزراء مشروع القانون الجديد للاستثمار***، في :https://www.aljazairalyoum.dz تاريخ الاطلاع : 26 ماي 2022 على الساعة 22:32.

6- عماد أبو الفتوح، اقوى 10 شركات عربية ناشئة في 2017، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/midan لوحظ يوم 3 جوان 2022 على الساعة 20:43.

7- ليلى بلدي، ***التفاصيل الكاملة للقانون الجديد الخاص بالمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة***، متاح على الرابط التالي: https://dzayerinfo.com/ar/، لوحظ يوم 3 جوان 2022، على الساعة 14:25.

8- - نسرين محفوف، ***حسب موقع startup Ranking... هذا ترتيب الشركات الناشئة الأكثر رواجا في الجزائر***، متاح على الرابط التالي:

https://www.ennaharonline.com/ ، لوحظ يوم 20ماي2022 على الساعة 22:04.

9- وكالة الأنباء الجزائرية، "***مشروع الفوسفات المدمج سيجعل الجزائر من أهم الدول المصدرة للأسمدة***"، الثلاثاء 22مارس 2022، متاح على الرابط التالي:

https://www.aps.dz/ar/economie/123403-2022-03-22-18-43-17 ،

لوحظ يوم 26 ماي 2022 على الساعة 16:28.

مُـلـخّـَـــــــص

ملخص:

خلصت هذه الدراسة الى ان الجزائر قد سعت مع بداية سنة 2010 الى تنويع مصادر دخلها والسير نحو التنمية، لكن وبما ان الاقتصاد الجزائري كان تابعا لقطاع المحروقات بشكل كبير، تعرض الى أزمة مالية عام 2014 بعد الانخفاض الكبير لأسعار البترول، وبعدها لأزمة جائحة كورونا التي اثرت على الاقتصاد العالمي ككل. حيث هدفت هذه الدراسة الى اظهار مدى تأثر الجزائر بتلك الازمات، وتبيان ان سياسة التنويع الاقتصادي المدروسة ضرورية من اجل الخروج من التبعية للمحروقات، والسير نحو نموذج التنمية المستدامة من خلال تفعيل الاليات والإجراءات المناسبة لضمان نجاح هذا التنويع، وقد قمنا بدراسة دور المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي للتوجه نحو نموذج النمو والتنويع.

Conclusion:

This study concluded that Algeria had sought from the beginning of 2010, to diversify its sources of income and move towards development, However since the Algerian economy was dependent largely on the hydrocarbon sector, it was exposed to a financial crisis in 2014 after the significant drop in oil prices, and then due to the crisis of the Corona pandemic, which affected on the global economy entirely.and in this study we aimed to show the extent to which Algeria was affected by these crises, and to show that the studied economic diversification policy is necessary in order to get out of the dependence on hydrocarbons, and to move towards the sustainable

Development model by activating the appropriate mechanisms and procedures to ensure the success of this diversification, and we have studied the role of emerging institutions as a strategic option To move towards the growth and diversification model.

الفهرس

الفهرس:

شكر وتقدير.....**4**

إهداء **5**

قائمة الجداول:.....**7**

قائمة الأشكال:.....**7**

مُقدمة: .....**ب**

الفصل الأول: واقع الاقتصاد الجزائري (2010 – 2021)

.....**4**

تمهيد:.....15

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري (2010 – 2014).....15

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة 15

المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للتنمية (توطيد النمو الاقتصادي 2010 –2014 19

المبحث الثاني : واقع الاقتصاد الجزائري من 2015 _ 2021 25

المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة المالية 29

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة (كوفيد19) وانخفاض أسعار البترول. 29

الفصل الثاني: مساعي الدولة لتشجيع التنويع الاقتصادي.....**34**

تمهيد: **35**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة 35

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي 35

المطلب الثاني : مناخ الاستثمار (مشروع قانون الاستثمار الجديد) 39

المبحث الثاني: الإجرءات والآليات المتخذة للتنويع الاقتصادي في الجزائر 42

المطلب الأول : نماذج عن مشاريع اقتصادية مستقبلية في الجزائر 42

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول الناجحة في التنويع الاقتصادي 42

الفصل الثالث: المؤسسات الناشئة كمحرك للإقلاع الاقتصادي في الجزائر.

.....

تمهيد: 49

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة..... 49

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة 49

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر 53

المبحث الثاني: 66

المطلب الأول: تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر 66

المطلب الثاني: نماذج عن المؤسسات الناشئة في الجزائر والعالم العربي 79

الخاتمة: **..... 87**

قائمة المصادر و المراجع: 91

ملخص: .....